کتابخانه آستان قدس
دیزه خطی

الهدایة للمحقق الکامل والمدقق الفاضل اثیر الدین مفضل بن عمر الابهری
قدس سره فالتمس منی بعض المحققین المترددین الی المشتغلین بقرائته
لدی ان احقق لهما من الکلام المتعلقة بها ما شرف وابین ما بین لکم
منها نعد بلا دحرجة وقد کنت متعذرا لتراکم العوائق وانواع
تلاطم العلائق وامواج غموضها فکرر والالتماس وزاد واقتبس فرقمته
علی ما وافق مسئولهم وطابق سؤلهم والمرجو من الطالبین لطرق الرشاد
ان یبین لرجحی السداد ان ینظروا فیه بعین العنایة والوداد ویعرضوا
عن التعریف بالاعتراض الحدلعوالعنا وما ابری نفسی ان الانسان
لیاخذ السهو والنسیان مع انه لا یتیح الحج لتحقیق الصواب فی کتاب یوزن
اول ما صنفت فی عنفوان الشباب ومنه ارجو ستعانة لفتح ابواب الهدایة
وبه التوکل فی البدایة والنهایة واعلم ان الحکمة علم باحوال اعیان الموجودات
علی ما هی فی نفس الامر بقدر الطاقة البشریة وتلک الاعیان اما الافعال
والاعمال التی وجودها بقدرتنا واختیارنا اولا فالعلم باحوال الاول
من حیث تؤدی الی صلاح المعاش والمعاد یسمی حکمة عملیة والعلم

باز بینی شد
۱۳۵۳ ع

مبلغ ریال ...
۱۳۸۷/۱۰/۲۴
کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح هدایة الحکمه عربی
مصنف
مؤلف
خطی نستعلیق ۱۵ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر — عدد اوراق ۹۶
جزء کتاب حکمت شماره
شماره عمومی ۱۰۶۶۵ شماره قبض
واقف محمد یداری تاریخ وقف خرداد ۱۰
طول ۱۵ × ۱۱ عرض
۹۶

باز بینی شد
۱۳۵۳ ع

بأحوال الثاني يسمى حكمة نظرية وكل واحدة منهما ثلاثة أقسام أما العملية فلأنها
إما علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى
تهذيب الأخلاق وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد
والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل وإما علم بمصالح جماعة متشاركة
في المدينة ويسمى السياسة المدنية وأما النظرية فلأنها إما علم بأحوال ما لا
يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل إلى المادة كالإله فهو العلم الأعلى ويسمى
بالإلهي والفلسفة الأولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه
ما قبل الطبيعة أيضا لكنه نادر جدا وإما علم بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود
[illegible] دون التعقل كالكرة وهو العلم الأوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي
وإما علم بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود الخارجي والتعقل كالإنسان وهو العلم
الأدنى ويسمى بالطبيعي وقد جعل بعضهم ما لا يفتقر إلى المادة أصلا
قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالإله والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الا
فتقار كالوحدة والكثرة وسائر الأمور العامة فيسمى العلم بأحوال
الأول إلهيا والعلم بأحوال الثاني علما كليا وفلسفة أولى
واختلفوا في أن المنطق من الحكمة أم لا فمن فسرها بخروج النفس إلى

كمالها

٢

كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله من الحكمة ومن حذف العمل أيضا منها وجوز
ما تركه لا الأعيان في تعريفها جعله من أقسام الحكمة النظرية إذ لا يبحث فيه إلا
عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا وإنما قيدنا
بما ذكرنا وهو المشهور بينهم ثم لبعد منها لأنها موضوعة وهو المعقولات الثانية
ليس من أعيان الموجودات المأخوذة في تعريفها وفيه بحث فعلى هذا
لا يكون العلم بأحوال الأمور العامة منها لأنها غير موجودة في الخارج
على ما بينه المحققون وجعل من الأمور العامة هناك ليست موضوعات
من محمولات مثبتة للأعيان فإن قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا
الممكن موجود بوجود زائد والمقصود من كتابه على ثلاثة أقسام الأول
في المنطق لأنه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الإلهي
بالمعنى الأعم وله شدة احتياج إلى الطبيعي فلهذا أخره عنه فيبين الغرض
من الحكمة الرياضية لابتنائها في الأكثر على الأمور الموهومة كالدوائر
الموهومة المبحوث عنها في علم الهيئة وعن أقسام الحكمة العملية
بأسرها لأن الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على أكمل وجه
وأتم تفصيل وفيه بحث لأنه أراد بالأمور الموهومة ما لا يكون موجودا

في نفس الامر وكثير منه الوهم فلا تم ابتناء الرياضي عليهما اذ لا شك ان الكرة
اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان وهما قطبان لا حركة
لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط
ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وان يفرض عن جنبتيها دوائر
صغار موازية لها يكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها والبطؤ متفاوتا
جدا فما هو اقرب من القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه
دوائر لها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة تتخيله تخيلا صحيحا
مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة السليمة وليس مما يخترعه الوهم
كانياب الاغوال وان اراد بها انها لا يكون موجودة في الخارج وان كان
موجودة في نفس الامر فمسلم ثم ان الابتناء عليها لا يصلح علة للاعراض
كيف وبها ضبط لها احوال الحركات من السرعة الى البطؤ وبالجملة على
وجه المحسوس والمرصود بالالات ويكشف بها احكام احوال الافلاك
والارض وما فيهما ودقايق الحكمة وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف
عليها في عظمة مبدعها تبارك ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون
الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو نفس الشيء ومحصله

ان

ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع
الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء تحقق فرض الفارض او لم يوجد
اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا
موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كليا ومن الذهن من وجه
لامكان ان يخطر الكواكب كرة من الخشب فيكون موجودا في الذهن لا
في نفس الامر ومثل الشيء ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة
فيهما ومثلها ليس ذهنيا حقيقيا ولما فرغ عن ذلك الكتاب شرع القسم الاول
الكون مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين
الاخرين معرضا عن اكثر المباحث عما يرد عليه رجاء من ربنا ان ينفع بهما ذوي
ذو منا بالحق انه خير الفاتحين القسم الثاني في الطبيعيات مبدأ
في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان نقول في مباحث الحكمة
الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فان كل ما جسمه كان الموضوع
الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا
فليت مبحث الاجسام الطبيعية من مباحث الحكمة الطبيعية من
الحكمة المذكورة ولا دلالة لالفاظ الطبيعيات على تلك الحكمة وان علمنا

فلذلك ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية ويمكن
حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه
وايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتي من قوله القسم الثالث في الالهيات
على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على
ما ذكرناه اولى من حمله على ما يؤول اليه ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم
الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم
ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق التعريف على شيء لان القابل
بالذات للانقسام بالجهات الثلث منحصر في الجسم التعليمي اي الكم
القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا
بذلك وان ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى
والصورة ايضا وهو مرتبة على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في
الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة
باحدهما الفن الاول فيما يعم الاجسام اي الطبيعية وهي المبادي وهذه
على الاطلاق الى الفهم واكثر ما على ان الاطلاق الجسم على الطبيعي

والتعليمي بالاشتراك اللفظي وقد ثبت ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان
جوهرا فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول ف في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى وثبت له تركبه من الجوهر الفرد وهو جوهر ذو وضع لا يقبل
القسمة اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم
جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى ان يقال
الدليل على بطلان هذه الامور اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته
مما ثبت في الباب ان يكون المفروض مما لا قلت المراد منه انه لا يقبل
القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا القدرة على تقدير قسمته
ربك انه صالح للنزاع قالوا فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط
مانعا من التماس بين الطرفين او لا يكون كذلك والثاني باطل لانه لو لم يمنع
ما نعم لكانت جميع الاجزاء متداخلة وتداخلها يكون لغوا اي دخول بعضها في
حيز بعض اذ حيث ان في الوضع والحجم ما لبديهة
فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف
فيلزم كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به
يلاقي الطرف الاخر فينقسم لا يقال هذا يستلزم ان يكون له زمان

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

[illegible]

ویجوز ان یکون لشیء واحد غیر منقسم فی ذاته نهایتان هما عرضان حالان فیه لانا
نقول ان کانت النهایتان حالتین فی محل واحد بحسب الاشارة فیکون الاشارة
الی احدهما بعین الاشارة الی الاخری فیلزم تلاقی الطرفین وان کانتا حالتین فی محلین
منها بحسب الاشارة فیلزم الانقسام لوجودهما اذ یمکن ح ان یتوهم فیه شیء دون شیء
کما یشهد به البدیهة ولانا لو فرضنا جزءا بین متلاقی جزئین فاما ان یلاقی واحدا منهما فقط
او مجموعهما او من کل واحد منهما شیئا او … منهما وبعضا من الاخر والاول
مح والالم یکن بین الملتقی فیتعین احد الشقین الاخرین وای منهما کان فیلزم
الانقسام ای انقسام اعلى الملتقی او الکل اذا بین الملتقی واحد الطرفین لا من له
وینبغی ان نعلم ان هذین الدلیلین علی بطلان ترکب الجسم من الاجزاء التی لا
تتجزی وکذا برهانا ان شیء لو ترکب الجسم منها لامکن وقوع جزء بین جزئین وعلی
والثانی ظاهر لما فصلناه فی المقدم ولا دلالة لهما علی بطلان وجود الجزء
فی نفسه لامکان وقوع جزء بین جزئین وعلی نفیهما لاحتمال ان یقتضی نوعه الا
نحصار بفرد فعلی هذا ما بان ان شیء فی صدر البحث فصل فی ابطال
ترکب الجسم من اجزاء التی لا تتجزی اذ ذلک یمکن ان یقال الدلیلان
علی البطلان الجزء فی نفسه بل معرض الجزء بین جسمین او علی نفیهما کما لا یخفی

سکانه ١٢٠

علی ذوی الافهام **ف** فی اثبات الهیولی ولا حاجة الی اثبات الصورة الجسمیة
لانها هی الجوهر الممتد فی الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة لکل جسم
من حیث هو جسم فهو مرکب من جزئین ای جوهرین یکون احدهما فی الاخر وانما یثبتون
من حیث هو جسم لانهم یثبتون لکل جسم نوع من انواع الجسم جزءا آخر
حالا مع الصورة الجسمیة فی الهیولی ویسمی صورة نوعیة ویسمی بها نهایة فدعی
الحلول اختصاص شیء بشیء بحیث یکون الاشارة حسیة … الاشارة العقلیة الی ذات
المجرد عند الاشارة العقلیة الی اعراضها فان العقل یمیز کلا منهما عن صاحبه بل
الاکتفا فی الاشارة بخلاف الاشارة الحسیة فانها تنتهی الی الکل والنقطة
الحسیتین متا الثانی انه لا یصدق علی حلول الاطراف فی محالها الحلول … النقطة
فی الخط والخط فی السطح والسطح فی الجسم لان الاشارة الی الطرف عین الاشارة
الی ذی الطرف الثالث انه یلزم منه ان یکون الاطراف المتداخلة …
بعضها فی بعض ولیس کذلک ویمکن ان یجاب عن الثانی بما ذکره بعض المحققین
من ان الاشارة الی النقطة اشارة الی الخط الذی هی طرفه فان الاشارة الی
الخط لا یجب ان یکون منطبقة علیه بل الاشارة الیه قد یکون الیه ممتدا …
خطیا … المشیر منتهیا الی نقطة منه فکان النقطة خارجة المشیر

وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطاً ينطبق طرفه على تلك النقطة المشار اليه
دفعة يكون امتداداً سطحياً ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه
كفلك خطاً خرج من المشير فرسم سطحاً ينطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين
الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصداً والى الخط تبعاً والثانية
بالعكس وكذا الاشارة الى السطح فقد يكون امتداداً خطياً منتهياً الى نقطة
منه فيكون اشارة الى تلك النقطة قصداً والى الخط والسطح تبعاً وقد يكون
امتداداً سطحياً ينطبق طرفه على الخطوط المشار اليه فيكون ذلك الخط مشاراً اليه
قصداً وبالذات والنقطة والسطح تبعاً وبالعرض وقد يكون امتداداً جسمياً ينطبق
السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشاراً اليه قصداً والخط
والنقطة تبعاً وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي منه الى نقطة منه او امتداد
جسمي سطحي ينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من المشار اليه الظاهرة فا
وتبعاً والحال في تعلق الاشارة قصداً وتبعاً على قياس ما عرفت ثم انك
اذا تفتشت حال في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة
اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم
اخذ من المشير منتهٍ الى المشار اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث

بان مجرد

بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من اختصاص
وهو منتف في الاطراف المذكورة اذ المراد بالاختصاص المذكور هنا ان
لا يمكن تحقق الشيء نظراً الى ذاته بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه
وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلاً فيه بحيث تتحد الاشارة اليهما
تحقيقاً كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديراً كحلول العلوم في المجردات
واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة
والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولاً عندهم بل صرح بعضهم
به وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة
فظاهر واما اذا كان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة
الى السطح الذي هو لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن
والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلامه هنا في الالهيات
ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصاً به سارياً فيه ويرد عليه انه لا يصدق
على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلاً ليست سارية في الخط وا[illegible]
الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ [illegible]

لا يمكن ان يوجد في محل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يوجد الكل هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر
منعوتا به والاول اعني الناعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا
به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل ان الحلول الاختصاص
احد الشيئين في الاخر بحيث يكون الاول نعتا والثاني منعوتا وان لم يكن
ما هنه ذلك الاختصاص معلوما لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم
بالمكان انتفى ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه وبين الجسم ومكانه
تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان البياض
والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب ليس حالا
ولا المكان في الجسم وانت تعلم انه اذا جعل الاختصاص علينا لا يرد
عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء في اخر بمجرد التعلق الناعت
كما يسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى
لانها قد تطلق بمعنى الجسم الذي تركب منه جسم اخر كقطع الخشب
التي تركب منها السرير وتسمى هيولى ثانية وكمال الصورة الجسمية فان
قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهي قسم وذكروا

المقـ

المقـ ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول فرسم الطبيعي على
الالهي لما تقرر ولما كان موضوع الطبيعي المتالف عن الهيولى والصورة
فاورد تلك المباحث ههنا للتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم
الطال الكبرى عليها لتوقفهما عليه وذكر صاحب المحاكمات لبيان ان تلك
المباحث الالهي ان الاحوال المذكورة فيها كالاحتياج الى المادة في الوجود
فان البحث هناك انما عن وجود المادة والصورة او تلازمهما وتشخصهما لكل
ذلك غني عن المادة اقول هذا الكلام مبني على ان الالهي يعلم احوال
الاشياء لا يفتقر تلك الاحوال الى المادة والقوم عبارة اكثرهم
انه علم باحوال الاشياء لا يفتقر تلك الاشياء في الوجود كما عرفت والمفتقر الى
المادة فتوجيهه ان يقال الشبهة ان الهيولى لا يفتقر فيها اليها ولا الى
الصورة لا يفتقر اليها في التعقل ولا ان الصورة لا يفتقر اليها في الوجود
فلما ثبت ان الهيولى يفتقر الى الصورة في الوجود والبقاء
والصورة مفتقرة اليها في التشخص دون الوجود لئلا يلزم الدور
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار
يمكن ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان لم يكن

اجزاؤهما اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري وهو جوهر لا
يقبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة
الا في الجهتين وكل منهما محال لان وجودهما مثبت بما يثبت نفي الجزء وسيورده
وان اجزاؤهما اجساما نقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم لا مفصل فيه
بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم
ان يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا
القول مناف لما صرح به من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية
اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية
من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف
عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من
ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج
محال عندهم فليس معنى كلامهم الا ان تأثير القدرة لا يصير الى حد
لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن حصول
مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي الاعداد فانها لا تصل الى حد لا يمكن
الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من الدليل ثبوت اجسام قابلة

للانفكاك

للانفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه غاية ما يلزم منه انه يجب انتهاؤها الى
اجسام لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي اليها الاجسام القابلة
للانفكاك غير قابلة للانفكاك كيف لا وقد قال ذيمقراطيس ان مبادي الاجسام
صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات
المرام من تغيير الكلام ودونه خرط القتاد وفي الطريقة ولفظ بعض
المتن افوق ليس له وجه ظ فانك تعلم ان اللازم من الدليل الذي ذكره
هو وجوب انتهاء الاجسام المتصلة القابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك لا تكون الا متصلا واحدا ويلزم من هذا انه قد اثبت
الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل المناسب الاقتصار عليه قوله
فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال فان
الانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة
المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم
اجتماع الاتصال والانفصال في حالة وحدة لان الاتصال لازم
للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتها وحدث
هويتان اخريان والقابل يجب وجوده مع المقبول اذ لكان

المقبول وجوده بأنه متعين او بعدم الاتصال عمّا شأنه هو فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من الهيولى لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الرابع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته لو كان ثابت حد ذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما له بالكلية وايجاد الجسمين اخرين وذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلاً فاذا طرء عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الواحد الذي كان ذراعين بلا منفصل فتعيّن انه عدم ولم يكن هذان الجسمان موجودين فيه والا لكان ذا منفصل بالفعل لا متصلاً في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان اخران من كتم العدم فلابد هناك من شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وبين المتصلين والا لزم ان يكون ذلك الشيء فنا فنعمه في كل الين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية فذلك يكون ذلك الباقي بعينه موجبا للاتحاد القسمين بذلك الجسم المفروم فيكون هو مع المتصل الواحد متصلاً واحدا مع المنفصلين متصلاً متعددا

لم يكن ذا

9

كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تبع لذلك الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلاً مع كونه متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه من بعض واذا كان ذلك الشيء الباقي مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع التعدد متصلا متعددا كان ان المتصل الواحد والمتعدد ومختصا به فتعين انه يكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذه الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما انقدح فيه كتب اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها بعينها نعت للهيولى كما ان البياض نفسه نعت للجسم والكبرى ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يقال ان حلول العرض في شيء يقتضي ان يكون نعته الاول نعتا للثاني وحلول الجوهر في شيء يقتضي ان يكون

بحسب المسوغات الثابتة للاول بالذات نعتاً للثاني بالعرض فالجسم ليس واسطة لاتصاف
العرض بكمية بحسب الذات بعينه وقولهم الاخر خواص الشاعت انها القسمان واعلم ان ما ذكرناه
هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين اي ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون
كافلاطون وشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الواحد اي المتصل
في ذاته قائم بنفسه غير حال في شي اصلاً لكونه بتجزيه انه وهو الجسم المطلق
فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلاً وقابل للطبائع
الاتصال والانفصال مع بقائه في كالين في ذاته وهو من
حيث جوهره وذاته يسمى جسماً ومن حيث قبوله للصورة النوعية اي التي
لانواع الجسم يسمى هيولى واذا عرفت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى
والصورة يجب ان يكون جميع الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة
لان الطبيعة المتغايرة اي الصورة الجسمية اما ان يكون بذاتها غنية
عن المحل او لم يكن والاول باطل والا لاستحال حلولها في المحل المستلزم
لافتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى
الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون غنياً لذاته عن المحل
ولا محتاجاً لذاته اليه بل يعرض لكل منهما له من علة في الخارج الموقف

لا واسطة

لا واسطة بين ذلك ضرورة والمعنى انه متقابلان فان الشيء اما ان يكون له انه محتاج
الى المحل اولاً والا والثاني لم يكن محتاجاً اليه لكان مستغنياً عنه في حد ذاته اذ لا معنى
للغني سوى عدم الحاجة الى الشيء وفيه بحث لانه ان اراد من المستغني عن المحل في
حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون
الشيء نفسه علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل
سواء كان علة لعدم احتياجه اليه اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في المحل على
تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فيحل جسم مركب
من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية
نوعية اذ يحتمل ان يكون جنساً او عرضاً عاماً وح يجوز اختلاف مقتضاها
في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا اختلفت جسمية
او لكان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك
لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تمنع الجسمية من الخارج
فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلاً موجود اخر
فلا تضيف اتصاف هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة
عنها في الوجود بخلاف المقدار مثلاً فانه امر مبهم لا توجد في الخارج ما لم يتنوع
بفصول ذاتية بان يكون خطاً او سطحاً او جسماً تعليمياً فكان اختلافه بامور خارجية

١٥

دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية الفلك المنطبعة
في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في كيفية لجسمية العناصر المنضمة في
الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضاً عاماً الى طبيعة جسمية
مشتركة بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج
ممنوع لانه لما ثبت وتبين وقد ثبت ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم
وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة
الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها ان الطبيعة
النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما
جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز
اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات وكتب بانا
نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة هذه الجسمية الجسمية
وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي طبيعة الجسمية وهويتها فلما لم يكن
للهوية دخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لا لعوارضها
لا لذاتها فتدبر [illegible] في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى
لا يخفى عليك ان هذا المقصد للمقصد الفصل الذي تقدم ان في الاول

لانها

لانها لو وجدت بدونها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية ممكن
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اراد بها الابعاد والكل على البعد كلها متناهية [illegible]
ان كل خط من مبدأ واحد امتدادان على نهج واحد كانا ساقي مثلث فكلما كان اعظم
كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن ان يوجد بينهما بعد غير متناه مع
كونه محصوراً بين حاصرين هف الغرض بعينه التسلسل في النفي [illegible] لا نسلم انه يلزم
وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية
لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زايد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا
يزيد على بعد بحسب الا بقدر [illegible] والزايد على المتناهي بقدر متناه لابد ان يكون
متناهيا وهذا كالعدد ويقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في
النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان
شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين
حاصرين لزوماً لا سترة فيه نظر لانه اذا الحق [illegible] من فرض امرين متناقضين
كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خطوط [illegible] بين الضلعين [illegible] مع عدم
تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يمتد بين نقطتين منهما فهما نهايتان
لذلك الخطين كيف ولا يكون كل واحد منهما محصوراً بين الاخر وذلك الخط الواصل

بينهما وقبل الشروع في هذه المقدمة حتى تتضح الاحتجاج بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا نمهد
مقدمات الثلث الاولى ان كل خطين ممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية
يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد
مثلا لو امتد خطان من مبدأ واحد هو نقطة غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين
نقطتين ب ج وبعد البعد عن نقطة ا كنقطتي ... بحيث لو وصل بينهما بخط ب ج ب ج ا
ج يكون ب ا ج بالكل من خطي ا ب ا ج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ونفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين د ه وبعد البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون
بعداهما عن بعد ب ج كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من ا د ا ه
ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه يكون كل ضلع من مثلث د ه ا
ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي
ز ح وفصل بينهما بخط ز ح حتى يكون كل من اضلاع ا ز ح ثلثة اذرع ثم
نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط
ي ك ل م ن س على الوجه المذكور وكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج

الكو

البعد الاول على ... د ه البعد الثاني ... ح ط ي

ط ي البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل
على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد
الاصلي اعني ب ج مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من
الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلي مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات
غير متناهية بعدد الابعاد المفروضة التي فوق البعد الاصلي الثالثة
ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق
الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم
ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم منه تناهي الخطين
على تقدير عدم تناهيهما واتضح مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد
الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على
البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما المفروضة
وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع
وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول ان ...
الخطان المذكوران من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد

زيادة ذراع والبعد الثاني اعني ز ح

غير متناهية متزائدة بقدر واحد وهذا الحكم المقدمة الثانية فحكم الثالثة يوجد تلك
الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين خطين بعد واحد غير متناه
محصورا بين حاصرين فيثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر
من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير
المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد
لجواز ان لا يكون الحكم على كل حكما على الكل المجموعي فان كل واحد من الناس
يشبعه هذا الرغيف ويشبعه الآحاد والمجموع ليس كذلك وحينئذ اذا ثبت حصول
كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا
وجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث لانا ان اردنا بالمجموع المجموع المتناهي
فمسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم منه ان يكون مجموع
الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد وان اردنا به مطلق المجموع سواء كان
متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد وفيه بحث انه لا
فائدة في ضم قيد الزيادة لان كل البعد المشتمل على الزيادات الغير
المتناهية غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزائدة لانها

اي كل جملة من الزيادات في بعد واحد ان يكون الزيادات الغير المتناهية في بعد لفراده

زائدات

زائدات مقدارية وكلما يزداد البعد يزداد المقدار فكلما ازدادت الى غير النهاية
يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وفيه بحث الزائد على سبيل التنقيص
لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية
غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر وكففنا بعد الاصل نصفه ثم نصف
النصف الباقي ونزيد على البعد الاصلي حتى يكون بعدا اولا ثم نصف النصف
النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا يمكن ان ننصف
الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك
لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزائدات شبرا واحدا بل انقص منه
واما اذا كان الزائد على سبيل التساوي اذا الزائد فهو يفيد المطلوب
وانما اقتصر على الاول لان التساوي موجود في الزائد فادرج حصول
المطلوب من اعتبار التساوي على حصوله من الزائد بالطريق الاولى بدليل
وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام
الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه
ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء
غير متناهية يكون البعد غير متناه بالضرورة فيكون ما لا يتناهى محصورا بين

اى حدين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاطها
بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد
الواحد والحدود اى حدين او اكثر بالمقدار اى الجسم التعليمي او السطح فان
اطراف الخطوط اعنى النقطة لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا
هو جهة النهاية ليخرج المراد به فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار
من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا
مستويا محيطا بالخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة
كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها خطان
متلاقيان بحيث يحيطان بسطح منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية
هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل والانسب
ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كانت احاطة
المقدارية او احاطة المقدار بنفسه مثل محيط الدائرة وامثاله وقد
بقى انه يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت
ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط

لم يكن

١٤

لم يكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتفرجان متزايدين الى غير
النهاية ضرورة توقف امكان انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض ايضا فلا حاجة
لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها
هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهي فينتقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك
الشكل اما ان يكون للجسمية اى الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي هي وهو مح
والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب لازم للجسمية وهو
مح لما مر او لسبب عارض لها وهو الصحيح فلا يمكن زواله اى العارض او الشكل
فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال
بقى انه لم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الاجرام
اذ لا عجب ان يتغير شكله من غير فصل ووصل نعم اذا لم يكن هناك
انفصال […] القابل وهو من لواحق المادة […] ما قرروه ان
في الجسم فعلا وقبولا لا يجوز ان يكون لامر واحد […] فعلا و[…]
[…] الانفعالية […]
للصورة وهذا منقوض […] بان النفس تفعل فيما […]
وتفعل […] المادي […] انها غير […] تفصيلا

فلجواز ان يكون العقل المفعول واحدا من جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة المذهب الثاني فهو مقارن للهيولى فتكون الصورة العارضة
عن الهيولى مقارنة لها ايضا لعلك تقول الكسرة لاحتمال ان يكون ذلك
الشكل للجسمية مع لوازمها ومع عوارضها او للوازمها مع لاعوارضها او للمجموع
الثلثة او للمباين وحده او مع غيره مما فوق لو كان للاول لكانت
الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان واحدا من الثلثة الباقية
لا يمكن ان يشكل الصورة بشكل اخر واما للمباين فمعلوم بالضرورة لا يكون
علة لشكل معين للصورة الا بالرابطة خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابطة
كافيا في كفى ذلك اولا وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال نقل الرد من الامور
المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني قطعا وعلى الثاني ان يكون
من المباين والمعاون ممتنع الزوال وردت الرابطة بين عدة امور والا
فيلزم المحذور الثاني ولما كان الشغف بهذه الاحتمالات ظاهرة مما ذكر المصنف
بادني تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال
علة للشكل والصورة معا فهو زواله من زوال الصورة ايضا ولا يبقى متشكلة بشكل
او قلت المباين ان كان مجردا فابدي والا استحال ان يكون علة للصورة

مما قرره

مما قرره في كتب اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل المتشخص
للصورة اللازم الان في الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتي الكلام
فيه وفيه في التوجيه المقام من الشكل المعين يحصل للصورة لا بد له من امر
مخصص فيها او نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص
اما هو الجسمية او لوازمها او عوارضها وكانه مبني على ما ذهبوا اليه ان الهيولى
العنصرية والصورة والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال واما مع من
عنه لانهم انما سوا البنا على القاعدة المذكورة على انهم يتنزلون في تلك
القاعدة فينسبون الافعال الى غير العقل الفعال اليه كما يظهر بالرجوع
الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل فيان الهيولى لا
تتجرد عن الصورة ايضا لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات
وضع اي قابلة للاشارة الحقيقية الحسية او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما
ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم اي قابل
للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا يخفى عليك انه لم يرد المكتوب
من عبارته وهو ان كل ما له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا

فانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء الذي يدل على ان جوهرا ذا وضع

فهو قابل للانقسام ولا دلالة على ان كل عرض ذي وضع الى كذلك اذ لا امتناع

في نفي النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام

لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها

محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء للجسم

الذي هو جوهر ممتد وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء الجسم

مع انها عرض ولا يستدل الى الاول لانها اما ان ينقسم في جهة واحدة

فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين فقط سطحا جوهريا او في ثلث جهات

فيكون جسما اقول لا يخلو الكلام في هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في

ان الشق الثاني من الترديد الاول يوهم عدم الوضع فان اراد

الشق الاول ذات الوضع في الجملة فلا نم ان ما له وضع في الجملة وينقسم

في الجهات الثلث منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع ما له انه ينقسم

بعدم ما عدى اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا او وجب الحمل الجسم

هنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي النظر كما حمله

المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم لما سيجيء من انها لو كانت جسما

الصورة جسم

كانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا

وجود الخط على الاستقلال او الجوهري فيحج لانه يجوز ان ينتهي اليه طرف السطحين

بعضهم بالمستقيم الاضلاع اقول العبد مقرر لانه لا يتم المطلوب الا ببطلان الخط

الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وهذا المخصوص لبطلان المستقيم منه على

انه يكفي في ذلك استقامة ضلع من كل واحد منها ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعها

فان المحب للا اولها اولا لاحاجة ان لا يجب للا ان تعتبر لخطوط وهو محج

لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والاقصر يوجب فلا فضل

ان اراد ان كل خطين فيها اعظم من احدهما في جهة الطول فمسلم لكن الكلام

ليس في اجتماعهما من جهة الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض فمم

اذ لا اعظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في الطرف

من حيث هي مقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه

وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط

دون الجهة الثالثة وما له مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية

فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا تتجزأ اذ لا مقدار لها

اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركيب الجسم منها

اذ على هذا التقدير لو فرضت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض له مقدار في جهة
فضلاً عن ان له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول ان افرض الخط الجوهري
بين خطين جوهريين بل بين جوهرين فالتداخل منه لازم قطعا كما صرح به شارح
المواقف قدس سره حيث قال [illegible] له انه يفضي بين جوهرين او التي لا يجري
ان بديهة العقول شاهدة ان التجزؤ بها انه يمتنع ان يفضي مثله كتب لصير حجمهما
كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركيب
الجسم منها مردود لان يفضي تلك الاجزاء مع في نفسها سواء تركب الجسم منها
او لا والتفصيل ان في البديهة الحكم بان يفضي الجوهر [illegible] واما اذا حمل غيرها معنى
يتصل له المعترض فالحق قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث انها
مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث مقاديرها وقد كتب
عن اصل الاعتراض ان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما
في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن
التداخل معا الطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما
بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف اقول فيه نظر لان
الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من احدهما اذا كانا متلاقيين

في الطول

في الطول واما اذا كانا متلاقيين في نقطة [illegible] الطول واما اذا كانا في العرض فلا
ولا جائز ان يحجب والا انقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي
الآخر وهو ممتنع واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فاذا انتهى اليه طرف الخطين فاما ان يحجب
ما فيهما او لا يحجب وكل منهما باطل على هذا في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها
لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة كما مر واما انه لا يجوز ان [illegible]
فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية صارت
ح ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز
او يحصل في بعض الاحياز دون بعض فيلزم الترجيح [illegible] ان لا يقترن بها الصورة
ابدا [illegible] بها بالنظر الى ذاتها ان لم يكن بعد الصورة لم يكن هيولى
بل من المفارقات وان قبلها فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها واذا
ما لا يلزم منه المحال لكن لحوق الصورة لها يستلزم المحال الباقي الممتنع بالغير
يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كان عدم المعلول الاول يستلزم عدم
الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا
بالذات من حيث انه ممتنع حال استلزام عدم المعلول عدم الواجب من حيث
انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامتداد

الخارجية فلا يستلزم الترجيح وان لم يكن ممكنا بالذات وههنا كذلك لان الهيولى
المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق
الصورة اياها لا يلزم منه الترجيح وقد يجاب ايضا بان الكلام في هيولى
الاجسام هي كانت متعرية عن الصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها ثم
هي الان او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة فالاول
والثاني محال بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل الاحياز
من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز
على السوية وكذلك نسبة صورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا
فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وموجح
قيل يجوز ان تعينه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على
ما ستذكرها ورد بان الصورة النوعية وان عينت مكانا لكن
لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء
معين منها ولك ان تقول يجوز ان تقارن الهيولى صورة اخرى او
حالة من الاحوال تعين لبعض اجزاء المكان الكلي وانضافه لكون الهيولى
المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية

وقد

وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد ان يختص بكل من
اجزاء ذلك الجزء منها من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان
نسبتها الى جميع اجزاء على السوية فتخصيص بعض الاجزاء بشيء ذي
نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا بعد ان في ان الهيولى
المقارنة للصورة المتصلة متصلة فتكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة في
الخارج فلا تقتضي مكانا وفيه بحث لجواز ان تكون هناك حالة مخصصة للهيولى
بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بانه بقي ان الشيء مثلا
اذا انقلب هواء وعلى العكس صار المنقلب اولى بموضع من اجزاء الحيز الطبيعي
للمنقلب اليه مع انه ذي نسبة اليها فلكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى
بجزء مع انه ذي نسبتها الى جميع الاجزاء لان الوضع الذي يقتضي وضع اللاحق
فلا ترجيحا بلا مرجح اذا انقلب شيء جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الوضع الاقرب مرجح للحصول في الطبيعي لما انتقل الى اقرب موضع
هوائه من ذلك الموضع الاقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب
في موضع الهواء فبعد استقراره بعد طبقه كحصوله في ذلك الموضع
مرجح ولا يتصور مثل ذلك الهيولى التي لا وضع لها في ابتداء الصورة

النوعية وهي التي تختلف لها الاجسام انواعا اعلم ان الكل جسم حيزا طبيعيا او شكلا
او صورة اخرى غير صورة الجسمية لان حصولها في بعض الاحياز دون بعض الاجسام
والاختصاص بالسكون عند حصوله فيه وبالحركة اليه عند خروجه دون البعض لا يجوز
ان يكون اثاره ليس لا لامر خارج عن الجسمية لضرورة ولا الهيولى لانها قابلة فلا تكون
فاعلة كما علمت ولا الطبيعة هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها الى بعض فلا تكون
مبدا لامور مختلفة فتعين اما ان يكون الجسمية الموثرة اي الصورة الجسمية
المشابهة في جميع الاجسام او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول لانه يستلزم
الاختصاص جميع الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب لا يخفي عليك انه لا يلزم الا
ان تكون الاجسام الصورة النوعية بحسب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية
لان المادة العنصرية قابل صورة كل صورة فيها لا يتصف بصورة صورة اخرى
لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان لكل
فلك مادة مخالفة لماهية المادة الفلك الاخر وكل مادة فلكية لا تقبل الا
الصورة التي حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالاثار في
العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية
اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما الفلكيات فلان مادة كل تلك

وبعد

لا يقبل الا كيفيتها كما قيل انها لا تحتاج الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب
بانا نعلم بديهة ان حقيقة الماء مخالفة لحقيقة النار فثبت حيث ان فيهما
امر جوهري مختص ولهم ان دليلهم لو تم لدل على ان لا تاثير للاجسام مبدا وفيها وذلك
ان ذلك المبدا واحد او متعدد فلا دلالة له عليه وبعضهم انما نفرد واعني الوحدة
لعدم امتناعهم الزايد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد جهاته في الواحد
والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة في جهات
يقتضي كل جهة ما يناسبها ايه شبهة مرتفع بما اشبها في كيفية التلازم
المذكورة للهيولى والصورة وبعلم ان الهيولى يثبت علة الصورة لانها لا تكون
موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لمانر ان اراد واعلم ان الهيولى لا تقدم
على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت مما سبق هو ان الهيولى
ممتنع الانفكاك عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا تتقدم على الصورة
تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم فيه وان اراد
انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فمسلم ان اراد بقوله والعلة الفاعلية
يجب ان يكون موجودة قبله انها يجب تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن

لكيص المطهر القريبين وان اراد انها كيف تقدمها بالزمان على المعلول
فمنه فان الوجوب والعقلي الاولية دال كيف الزمان والصورة ايضا
ليست علة الهيولى لان الصورة انما كيف وجودها مع الشكل او بالشكل قبل
لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت جميع الاجسام كلها في الشكل على مانع
ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فيلا تقدم بالوجوب وجودها الفائق
عن العلة المفارقة على الشكل لوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه اوبه
ان توقفت عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة
فاعلية او قابلية للشكل نفي العلة مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها
على الشكل والقول على ما نحن فيه ان يقال ان الصورة لو كانت محضة
للشكل المعين والعلة القابلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا انها لو كانت
علة قابلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وفيه ان الشكل هو الهيئة
الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن
وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة
لوجوب تأخر الشكل عن الحد فان الشكل متأخر عن الصورة بعدة مراتب فكيف
يتوهم انها مع الشكل او متأخرة عنه واجاب المحقق الطوسي قدس سره بان تلازمهما

بعض

٣٠

يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن صورة المتشخصة والذي يدعيه عدم تأخر الشكل
عن الصورة المتشخصة لا في وجودها في تشخصها الى التناهي والشكل ولا يبعد ان يحتاج
الشيء في تشخصه الى ما هو متأخر عن ماهيته كالجسم المحتاج في تشخصه الى الاين والوضع
المتأخرين عنه اذ تناهي الشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث
هي متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا وان لنا ان نقول لان الصورة
متأخرة عن الشكل قطعا ونقول انه نقول احتياج الصورة في تشخصها الى الشكل
غير معقول فانه ان كان الى الجزئي منها لزم زوال التشخص بزواله وليس كذلك فان
نوعه المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي والشكل بعينها وان
كان الى الكلي فذلك ايضا قطعا فانا نعلم بالضرورة ان الافتقار الى الشكل الكلي مثلا
الى الصورة لا لتعيد تشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي اما متقدمة
عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى
بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه كحكم المتقدم بالرتبة
فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء المتقدم
على ما مع الشيء متقدم عليه حكم المتقدم الاولى واما نعلم ان الحكم

بل المتقدم عليها مع انه متقدم على ذلك الشيء لا لظهر صحته في المتقدم ذاته
الذاتي فتبين ان ثبوت الهيولى متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل
انما هو بمشاركة الهيولى مع الاحتياج الى المقدمة الممنوعة مما زاد وقدر منها
من حيث مستفيض هو انما يبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون
احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولي علة موجبة للآخر لهما لتحقق اللازم
او العلة الموجبة بما يمتنع تخلف المعلول عنه اذا كانت علة تامة او جزء اخير
منها فهي مستلزمة للمعلول والعكس اما المعلولين فيستلزم لهما وجود علة للمعلول
الآخر والعكس وههنا كذب لانه اعتبر في العلة الموجبة للايجاد فلا يلزم انه اذا لم يمكن
يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزوم ان
انفراد احدهما عن الآخر وجوده وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى في علة
على تقويمه كونها موجبة والا يكون وصف العلة التي عليه فيما سبق منا سببا
للمقام وثبت الهيولى علته من كل الوجوه عن الصورة لما تبين انها لا تقوم
بالفعل بدون الصورة اي بدل انما هي تحفظ المادة بتوارد وافراد
عليها ولو زال صورة عنها ولم تقترن صورة اخرى بها عدمت المادة فكذلك

الصورة

الصورة المتواردة عليها كالدعائم تزول واحدة منها على السقف وتقام مقامها
دعامة اخرى فيكون السقف قائما على حاله بتعاقب تلك الدعائم وليس الصورة عليته
على الهيولى من كل الوجوه لما تبين انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى
تفتقر الى الصورة في وجودها دون بقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لكانت
الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء كما كانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى
فيه لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بدون الهيولى وتدبير ما
لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى ولا معنى للعلة الا الاحتياج اليه اي الشيء
في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة في الوجود لكانت الصورة علة
لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى الطبيعة الصورة لا الى
الصورة المتشخصة لجواز انعدامها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان
الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة بين الصورة تفتقر الى الهيولى
في تشكلها قبل ما يتغير وجهها بالتوقف فيها لم يلزم دوره او يرد عليه
انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس
اذ يحتاج كل منهما الا في ذاتها بل في تشكلها الى ذات الآخر لا الى تشكلها
وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة التشكل الاخرى فهي من حيث

انها متشخصة فيكون متقدمة على الشكل الاخرى وتشخصها بها الشكل فيلزم
تقدمها من حيث انها متشكل فلو يعكس الامر دار وتحقق ان الشكل ليس متشخصا بمعنى
انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو مشخص ولعدم العلة يجب
ان يكون بدا ابها وتشخصها لا بجواز زوالها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب
تقدم اللازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه اذا امتنع ان يتقدم الشي على
نفسه من المكان وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد
عن المادة واكثر الاطلاق الخلا على المكان الذي يكون خاليا عن الشاغل او السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم المتمكن
في مكانه له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لامتناع ان يكون المنقسم
في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما من جهة دون
فقط لامتناع كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اذا منقسم في جهتين او في جهاتها
كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاحالة كروية ولا يجوز ان
يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا
لسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته ولا لم يكن مكانا له فهو السطح الباطن
من الجسم

من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وهذا مذهب المشائين والثاني ان
يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا بالبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق
احدهما على الاخر سار يا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا
موهوما يشغله الجسم ويملاه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما
ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا لزم
من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين
ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه البداهة وصفه بعضهم بالمفطور
بالفضاء بعد انه انفطر وكيف ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد
المتمكنات عليه مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين
اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل الاشارة الحسية والجواهر الحسية التي هي جواهر
كثيفة ولا يكون في الاجسام الا دائمة للجوهر سنة لا سيما هو المشهور

والاول بط فتعين الثاني واما بطلان الاول فلانه لو كان خلا
اما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل
الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الكلا بين قرى من خلاء بين

الذهنيين، ما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل ان يكون لا شيئا محضا فقبول الزيادة
والنقصان انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي لا كونه
موجودا حقيقة فالتقريب غير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما
حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد التردد بين اللاشيء
في نفس الامر والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة جارية بابطال مذهب المتكلمين
والاشراقيين بوجهين الظاهر بطلانهما فيختار الشق الاول الاول والثاني
والثاني فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس لا شيئا بنفس الامر وان
اراد التردد بين اللاشيء في نفس الامر والموجود فيها فيختار واسطة في دائرة [illegible]
في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد المجرد [illegible]
لذاته غنيا عن المحل والا كان لذاته فيفتقر اليه [illegible] لتجرده قال
افتقاره اي على وجه الافتقار ضعف لانه يفتقر اليه في [illegible] فيه بحث
لانه موقوف على نفي الاولى والمادية والمجرد مع انا [illegible] اعراض
والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين [illegible] والغني الذاتي وكلاهما
ممنوع فصل في ان لكل جسم فله حيز طبيعي قيل هو المنقعر من الجسم

المحيط

المحيط ما يجسم وليس له جزء اصلي لغيره الى السطح الباطن منه المماس
للسطح الظاهر من المحوي او ليس ورائه جسم آخر لكم له وضع ومحاذاة بالنسبة الى
ما في جوفه وقد يكتفى بذلك لان الحيز عندهم ما به يمتاز الاجسام في الاشارة
الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة
الحسية فهو متحيز وليس في مكان ولا يبعد ان يكون كالنه الذي يميزه في الاشارة
الحسية عن غيره طبيعيا له وان لم يكن [illegible] او وضعه ونسبته بالقياس الى
تحته امرا طبيعيا فانه قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات
من ان المكان عند القائلين بالخلاء اعم من الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب
من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم
الفراغ المتوهم المشغول بالحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما
عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس
للسطح الظاهر من المحوي وقد يفهم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال في
موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع
وترتيب وفي موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان
حيزه مكانا لانا لو فرضنا جسما [illegible] الامور [illegible] لكان
في حيز معين بالضرورة وذلك [illegible] ان يستحقه الجسم لذاته او لشيء

اى امر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان بغيره على خلاف
مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لاحتمال الشق الثالث لانا فرضنا عدم
القواسر فان قلت انما يستحقه لطبيعته اولا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة
لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية فى
اقتضاء حيز ما على الاطلاق فيتعين استناده الى امر داخل فيه مختص
به يعنى الطبيعة وهو المط فان قيل تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور
التى تعرض مقومة عنها فلا نسلم انه عند تكلمه مع طبيعته يكون موجودا فضلا
عن ان يكون حاصلا فى مكان او مقتضيا وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله
فى مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم الجسم ولا يمكن تحقق الجسم
فى وجود شىء بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فلا يعدى اذا اوجد الجسم
اوجده فى مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على القائلين بان المكان
هو البعد واما القائلون بانه هو السطح فيه ان يمنع ان الاين من لوازم وجود
الجسم كما فى المحدد واورد عليهما ان تكلمه الجسم مع طبيعته وان كانت ممكنة
فى الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها ما جاز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر
فلا يتعين الا بدليل يدل على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان

لم يكن

مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذى لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم حيزان
طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل فى احدهما فلا يخلو اما مع طبعه ما ان
يطلب الثانى اولا فان طلب الثانى يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذى حصل فيه
طبيعيا لانه هارب عنه وطالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن
طالبا للثانى يلزم ان لا يكون الحيز الثانى طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما
وطبعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه ان عدم الطلب لمكان لسبب
وجدانه مكانا طبيعيا اخر لا يقدح فى كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان
انما يكون اذا لم يكن واجدا المكان هو مطلوبه وقيل لتشريح هذا الكلام لو وجد
الجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او فى احدهما او لا يحصل
فى شىء منهما والكل باطل اما الاول فظ واما الثانى فلما ذكره المص واما الثالث
فلانه حينئذ اما ان يكون فى مكان غيرهما او يكون معه فى اما ان يتوسطهما او يقع
منهما فى جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا فاذا اوصل الى اقربهما عاد الى
القسم الثانى وقد تبين بطلانه اقول لا وجه لانهام الكلام المقرر الى هذا
التطويل فان محصله ان لو كان للجسم حيزان طبيعيان لامكن حصوله فى
احدهما والتالى باطل اذ يلزم على تقدير وقوعه تخلف كل من المقدم

ان الفلك كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل
فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط
به حد واحد او حدود فيكون متشكلا لما مر فيه فتذكر وانما قلنا كل متشكل فله
شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي الامور الخارجة كان على
شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لامر خارج لا سبيل الى
الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو مقتضى طبعه وهو المطلوب اورد
عليه ان شكل الجسم متوقف على تناهي الابعاد وذلك ان [illegible] الطبيعة
الجسم لا يقتضي تناهي الابعاد ولا يستلزمه من حيث هي [illegible] بالعرض [illegible]
بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو لا يكون [illegible]
له لذاته بل لعلة واجيب [illegible] ان معنى الطبع فان حصول الجسم في
موقوف في وجود جسم خارجي وهو [illegible] بخلاف المكان بمعنى
البعد فان حصول الجسم فيه موقوف في حصوله وهو ان لم يستند
الى ذاته الجسم لكنه لازم له **فصل** في الحركة والسكون الحركة هي
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز
ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا
يكون

يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو
الموجود الكامل الذي ليس له كمال منتظر كالباري وغيره والعقول او بالفعل
من بعض الوجوه وبالقوة بعضها فهو من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى
الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب
الماء هواء فان الصورة الهوائية التي كانت للماء بالقوة خرجت منها الى
الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة اقول فيه بحث اما اولا فلانه
يحصل للنفس صفات لم يكن لها فيها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك
الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان
الاتفاق في الحركة والفعل والانفعال والمتى وفي بعضهم مع انه لا يسمى
كونا وفسادا قال ارسطو الحركة فانه يطلق على كون الجسم بحيث اي حد
من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل الوصول اليه ولا بعده حاصلا
فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة
الى المنتهى يستلزم اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار
ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباعتبار استمرارها
كمبدا انها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع
فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الحد الثاني في الخيال قبل ان يزول

نسبته الى الجزء الاول عنه فيحصل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة
النازلة والشعلة الجوالة امرا ممتدا في الحس المشترك فيرى ذلك خطا او
دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان المتحرك لما وصل
الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة واما السكون
فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحرك ولا ساكن اذ
ليس من شانها الحركة والسكون والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
هو الحصول مستقرا زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد والكل جسم
متحرك فله محرك غير جسميته اذ لو تحركت الجسم بجسميته لكان كل جسم
متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي
فيها هي اربعة اقسام بمعنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك
من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر منها او من صنف الى صنف اخر او من
فرد الى فرد حركة في الكم كالنمو هو ازدياد حجم الجسم باجزاء الاصلية للجسم
ينضم اليه ويداخله في جميع اقطاره بنسبة طبيعية بخلاف السمن
فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات هي
المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمن والذبول هو انتقاص حجم

الجسم

الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف
الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وفيه عند العلامة في شرح القانون السمن
والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية ومنها كث او الحركة في مقولة ليس على افراد
ذوات الجهة تتوارد عليه فسرا دون تلك المقولة وكان افراد المقدار في النمو والذبول
لا تتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار
الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر اخر منضم
اليه وهذا هو المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء كان منفصلا عنه او
او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير
بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما
يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير في حالتي
النمو والذبول متغاير فثبت ان الحركة الكمية وكذا زمان في السمن
والهزال فينحصر في التخلخل والتكاثف واراد بالتخلخل ههنا ان يزيد
مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينتقص مقدار الجسم
من غير ان ينفصل عنه جزء اخر وعند نطق التخلخل على الانتفاش وهو ان يتباعد

اجزاء هوائية ضمها جسم غريب كالقطن المنفوش والكثيف على الانه باجزاء هوائية
يقارب الاجزاء كما يجتمع ما بينها الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه
وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وما دل على تخلخلهما ان القارورة
الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا يدخلها فاذا مصت مصا قويا ثم
كبت عليه دخلها وما ذلك الا لما حدث فيها بالمص لا تدخل بل لان المص
اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل
مكان الخارج بالمص ثم دخله برد الذي في الماء تكاثف فصغر حجمه
فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء او ما يطلبه الى مقداره الذي
كان له قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء لكن زمان النول واقول
واقول الظاهر ان التكاثف هنا ليس ببرد الماء فان التجربة شاهدة
بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار دخل الماء فيها
وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى
هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان
بل من اين الى اين او على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع
وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل جزء من اجزائه

يبل

حركة في الكيف

يباين اي يفارق كل واحد من اجزائه اي مكانه لو كان له مكان ولا يلزم كله مكانه
فقد يختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج اقول هيهنا بحث اذ قد علم
مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع الى اخر تدريجا ولا تم ان ذلك
الانتقال ينحصر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع مع
انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية لا ينافي ذلك والظاهر
ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض
ان ماء اشد سخونة من ماء اخر ويتحرك في الكيف حتى يصير سخونته اضعف من
سخونته الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع
اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذا اذا كان جسم في مكان اعلى
ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم
اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على الترف اوضعه
ثم تحرك عنه الى وضع هو حسن اوضاعه فقد انتقل الجسم في هذه الصور
الثلاث من اضافة الى اخرى تدريجا واما المتى فلان العناصر اذا تحركت
الى النزول الى الصعود فلا شك انه يتغير متى اخطرها بالتدريج تبعا لحركتها
في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونته الى [illegible]

الحركة في الاضافة

الحركة في المتى

بالتدريج كحركة من التسخين الى اقوى منه كذلك واذا زاد ذلك الاستعداد في باب السخونة سببه التسخين وقال الشيخ في الشفاء النسبة ان يكون الاشتغال في صيغ دفعيا او الاشتغال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما هو الآن فاذا فرض زمانان يشتركان في آن فعند ذلك الآن يتغير الموضوع فيه تمامه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يتم تمامه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك لان نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني في آن فلا تدريج فيه والحاصل ان الفصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا البتة ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الانتقال من زمان الى زمان او بينهما زمان كالفجر والعصر مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول البتة يوصف بالحركة الا ان يكون الحركة فيه بالحقيقة او لانه يكون الحركة حاصلة في شيء آخر له به فيوصف به الحركة فيما الذي المنسوبة الى الاول ذاتية والمنسوبة الى الثاني تبعية كحركة لواحق الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية

اوارادية

اوارادية لان القوة المحركة اقول ان اراد بها مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج اي امر متميز عن المتحرك في الاشارة الحسية اولا يكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور اولا يكون اذ الميل على ما ذكره الشيخ في الرسالة الحكمة وحقيقته بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهي عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد الحركة بها وان حملت على الثاني فالمراد ان يكون لمبدأ الشعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور فيل مجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية كما في آخر فطرت مطلوبة مع شعوره لسقوطه بل اذا كان لها شعور وارادة فهي الحركة الارادية واتوقف بين امر فرع من جمهور المتكلمين والطبيعة لا شعور لها وان كان المتحرك شعور وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية فيه رسالة الى ان ما يسمى الحركة القسرية المقسور لا القاسر والا لزم من القسر ان العبارة بل هو متعدد فصل في الزمان اذا فرض حركة واقعة في مسافة على مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانتهتا معا الاخذ والترك او اتى ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة قطعت مسافة

اقدر مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ
السريعة وتركها امكان اي امر واحد عبر الملمتين والحركتين بحسبه السريع
قطع مسافة معينة لسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام
هذا مبني على وجود حركتين تبتدئان معا وتنتهيان معا ولمبت هذه المعية الا للمعية
الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور والثاني هو مبني
على وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء
الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور اخر واجاب بان الزمان طا الوجود والعلم به لعلمه
حاصل فان الامم كلهم قد قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام وانما المقصود
بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه كما ومقدارا للحركة وكذلك ان العلم بوجود
الزمان يكفينا في ثبوت المعية والسرعة والبطوء فلا دور اصلا يمكن ان
ان ثبوت المعية والسرعة والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في نفس
الامر لكن لا يتوقف العلم به على العلم بذلك فيندفع لزوم الدور وهذا الامكان
قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في المسافة والسرعة تفاوت
امكاناتهما وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من
اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان
الزمان مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة

الابرم

ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع
اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث في يوم
الطوفان حادثا في يومنا هذا وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء
الزمان ان يكون الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر فههنا امكان متقدر غير ثابت
وهو المعني من الزمان وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان
احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط
ويسمى الان السيال الفاعل للزمان والثاني امر متوهم لا وجود له في الخارج فانه ان
الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذي هو
لها وغير منقسم مثلها تفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا
للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان
لذات وليس مركبا من انات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة
التي تقع الحركة فيها فلو تركب منها لتركبت المسافة من اجزاء لا تتجزى
فيكون مقدارا وقيل مقداريته متوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل
للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع والجواب اما ان يكون مقدار الهيئة
قارة المنافي ان يقول الامر قار والهيئة غير قارة لئلا يلزم فان
الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود مثل الجواهر والاعراض

القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تبقى اكثر من آن او لا تبقى وبينها
وبين العوارض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض في العرض كما سبق
الاول لان الزمان غير قار وما يكون غير قار لا يكون مقدار الهيئة
قارة وان لا يتحقق التي دون مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير
قارة فهي حركة فالزمان مقدار الحركة وسيأتي زيادة بيان له في الفلكيات
ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه
قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية
قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان
مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان
لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان متقدم
واليوم في زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون
هناك ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانه محال فاذن يصح
يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زماني وقد يجاب بان التقدم
الزماني لا يقتضي ان يكون بين المتقدم والمتأخر زمان بل يقتضي
ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل فيها البعد فان هذه القبلية
لا توجد بدون الزمان فان لم يكن نوع من المتقدم والمتأخر زمانا احتيج

فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر الى
الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج في شيء منهما الى
زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا
ولما ان دل مما اما بواسطة العرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو احتاج الى ان يقال اذ قلت انه متقدم عليه
فلو احتجت ان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة
الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه احتيج ايضا الى ان تبين لم كانت
ان تلك متقدمة على هذه فلو احتجت بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم
وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لم قلت انه متقدم عليه والغرض
بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم
على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس كما ان التأخر عن اليوم ماخوذ في
مفهوم لفظ الغد فلو قيل لم قلت امس متقدم على اليوم كان كما لو
قيل لم قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا مما يعد
سفها وكما ان انقطاع السؤال عند قولك في الزمان المتقدم وهو كان في الزمان
المتأخر لا يدل على ان التقدم عرضي اولي بالزمان فكذا انقطاع السؤال عند ما
ذكرتم لا يدل عليه وكم سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة

في اثبات لا في الثبوت وهو المعقول لكنه الكيفي فيكون قبل الزمان زمان سف
ولو كان له بداية كان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع القبلية فيكون
زمانية فيكون قبله الزمان زمان سف ف في الفلكيات وفيه نهاية
فصول ف في اثبات كون الفلك محدد الجهات وبيانه ان الجهات
لا تتبدل لان احديها فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار منكوسا
لم يصر ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار ما يلي رأسه تحت وما يلي رجله فوق
بخلاف باقي الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب
خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار قدامه
خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة قد تطلق على منتهى الاشارات او
منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هي
محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني
قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان
الاشارة اذا انفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها
اخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة
امران عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان
وظهر وبطن ورأس وقدم واما الخاصي فهو الاقوى في الغالب

يجي لهما

تسمى بعضها وسفلية بما يلي رجليه ذي وجهه قداما وبقفاه خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا
وبقفاه تحتا ولما لم يكن عنده سوى ما ذكر وقعت اذهانهم على هذه الجهات الست
واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع
والتحت ما يليه ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء
متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيها
ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد طرفان فيحصل لكل جسم
جهات ست الا ان تميز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء
المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميها الانسان باعتبار طول
قامته جانبين هما الفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميها
باعتبار عرض قامته اليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقي يسميها باعتبار
ثخن قامته القدام والخلف فالاعتبار كما ترى مبني على الاعتبار العامي
مع زيادة هي تقاطع الابعاد على قوائم وذلك ان العوام ما يلاحظون فيها ان
الكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتدادات على بعض
هل يكفي في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر لم تكن الجهات غير متناهية لامكان
ان يفرض في جسم واحد من الابعاد الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية

وكل واحدة منها موجودة قبل فيه نظر لانهم قالوا جهة التحت هي المركز الذي
هو نقطة موهومة فلا يكون موجودة واقول كانهم ارادوا الموجود في نفس الامر
وذات وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك محيطا
مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة وذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما
امكنت الاشارة اليها قد بين انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من
النقطة والسطوح من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع
انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم
في وسط السطح فلا يلزم كون الشيء ذا اشارة حسية موجودا في الخارج
بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود محله الذي يتوهم الاشارة اليه
ولما امكن ان يتحرك المتحرك اليها ليحصل الوصول اليها او القرب منها وانما قيد الجهة بالمقصد
بها لامكان اتجاه المتحرك الى معدوم لقصد الحركة تحصيله كما في الحركة الى الكيف
وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند القصد ان
الكمال هو المسطح وانما قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت
ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك فلا يخلو ان يتحرك في الجهة لانها انتهاء الحركة
فلو كانت الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وان تحرك وقف فان تحرك

من المقصد

من المقصد يعني الجهة او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن البعد الاكثر متعين
من الجهة والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن الاقرب
الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة انتهى انما هذا الكلام
موقوف على تسليم امتناع الحركة في الحركة بجهة كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا
حاجة الى هذا المزيد لان انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها واذا
ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا بل هو للاجسام
في جميع الجهات كما مر فيجب لابد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان
يكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من
الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني المركز ليست
قائمة وان كان يحدد المركز ويعين وضعه بالمحدد ايضا فنقول تحدد الجهات
ليس في الخلاء فلا جهة تسمى له وهو في ملاء متشابه والا لكانت الجهات مختلفة بين
بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون احدها
مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة له لكن البعض هذا خلاف لان
الهواء والنار يطلبان للفوق ويهربان عن التحت والارض والماء بالعكس
فان تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه

قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات للبعد في حين كون الخلاء الغير المتناهي فاذن
هو بأطراف ونهايات مفروضة في الخلاء الغير المتناهي متصل به وقال البعض
المحققين المراد بالخلاء الغير المتناهي خلاء لا يوجد فيه امور متميزة لغة وحقيقة ليكون
بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى تقابلها للاولى وهو الجسم الذي لا
يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حدود متخلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط
والنقطة وانما تعرضوا للخلاء الغير المتناهي تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات
لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو
عن تحكم كما لا يخفى وفي اين دعوى كان كذلك كان تحدد الجسم الكري
لان تحدد ما اما ان يكون بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم واحد وجب
ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة
السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه
والا لتبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس
الى ذلك الابعد والا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء كان البعد داخلا
او خارجا بل البعد كما لا يتحدد غايته اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان

كل

كل ما يفرض انه ابعد يوجد الا ويمكن ان يفرض ما هو ابعد منه فكذلك
الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخلي
فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكري ايضا لانهما جهتان متقابلتان متقابلة
في الغاية بحيث يستحيل ان يرتسم ما هو ابعد منه والمركز وان كان ابعد الابعاد
المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز
ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكري
لما توقف على البعد الوحيد المقابلة قلت هما انفصال على البعد الوحيد الممكنة
وهو كون نقطة منها ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة
منها ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلا يمكن تحققه وان كانت الاجسام متعددة
وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو بعيد عن
بعضها في الامتداد الواحد منها فهو اقرب من الاخر فلا يفرض غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من البعض
الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا لم يكن محيطا
هذه ما لبعد عنه الى اين فيجب ان يكون بعضها محيطا واذا احاط المحيط فلذلك
بالاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف في تحديدها الجهتين

بل بمركزه ومحيطه ويقع المحدد ... في التحديد ولا بد ان يكون المحدد
محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم او لما كانت جهة الفوق الحقيقية
به منتهى الاشارة فحصل المطلوب وانت تعلم ان ما ذكره لو تم لدل على كروية
محدد الفوق والتحت محيطا بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على
كروية جميع الافلاك وكذا ان خلاف المثبتة في الاصول الاثير فلا تغفل
فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة
وهو الجسم ... للعناصر ... البسيط على ثلثة معان والاول
ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فتسمى العناصر والافلاك
والاعضاء المتشابهة ... الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة
... بالكلية من الاجسام ... فيندرج فيه العناصر دون الافلاك و
الاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر ... كما في ...
... الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس ... بالكلية في الاجسام
... فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة
المستقيمة اي لا ... والمستديرة هي الوضعية ... حركة ...
... لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين ... البسيط

لانه

اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرضنا تحركه بها
فانه متجه الى جهة وتارك اخرى وكل ما هو شانه كذلك جهات متعددة قبله فيه
... اذ لا ... من ذلك التحدد الجهات بعد حركة ولا ... فيه ...
تحدد الجهات قبل وجوده ... الاقتصار ... ان ... الجهات لا يكون متحددة
والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان
كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا لكان ... كل واحد من اجزائه
بسيطة على شكل طبيعي ... يكون بعضها على شكل ... يحصل ...
... ان يكون كل واحد منها كرة لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة فلو
لان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة فلا تفعل الا الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا
فعلا واحدا اذ كل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الشكل
يكون جانب منه خطا واخر سطحا واخر نقطة ولو كان كل واحد منها كرة لا
ان يحصل من مجموعها ... كرى متصل الاجزاء ... الثاني الثالث
لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون ... للشكل الطبيعي فيكون قابلا
للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يكون الا بحركة اينية ... لا يخفى عليك ان الحركة
... ان يكون الفلك ... الحركة المستقيمة والمستديرة ...

متحركة بها وفيه بحث اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركتها متحددة منه
عليها وهي متحددة عليه لتقدمه اكبر بمعنى الثقل فيلزم ان يكون الجهات متحددة قبله فلم يكن
محددا للجهات وفيه بحث لان اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها
مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق والتحت فلم يلزم تحددهما قبل
المحدد اي تحددهما دون تحدد سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهة حركتها
لا عليها ف في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من
اجزائه المفروضة فيه هذا مبني على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه بالفعل يمكن له
بالقوة من حصول وضع معين وما دام معينة تحت دون الاجزاء في الطبيعة اورد
عليه ان البساطة التي يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انها
غير قابلة لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجهات وهو
محال بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجح بلا مرجح والجواب اذا تحرك البسيط
على الاستدارة فلا بد ان يتعين نقطتين متقابلتين كقطبين ودائرة منصّفة
منتصف بينهما مختلفة في الصغر والكبر بحسبها النقطة المفروضة فيما بينهما حركات مختلفة
اختصاص تلك النقطتين بالسرعة والبطوء مع تساوي جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط وملاحظتها
للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بحركة اسرع او ابطأ وانه

ترجح

٣٦

ترجح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون الا بارادة الى
محركه وان لم نعلمه بعينه ضرورة كون المتحرك بسيطا وان نعلم ان هذا لا يمكن
لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مذهب كثير زعم انهم يقبل جزء
ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وما ذلك الا بالحركة ولما
استغنت المستقيمة تعينت المستديرة وقد بين ان عدم وجوب الوضع والملازمة
الطبيعي للاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة
عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والملازمة بين معه سواء كانت
تلك الحركة طبيعية او قسرية وحينئذ اذا فرضنا سكون الغير ولا حركتنا بين حيث
انه بسيط وجد لكل جزء منه يمكن الزوال عن وضعه فيتعين المكان حركته قطعا
ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا لما كان
للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن
في طبعه المناسب انه لو لم يكن طبعه مبدأ ميل مستدير انفك في كلامه
اضطراب لانه لو كان الطبع بمعنى الطبيعي وهذا دال على انه شعور وارادة
فلا بد لانحم قوله فيما بعد والا لكان انبعث العود الطبيعي لعودها لا معه وان

كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج اذ اللازم على تقدير
ان يكون في طبيعته مبداء ميل مستقيم ان لا يكون فيه ميل مستدير من خارج هو في الجسم القابل للميل المستقيم الذي
لا ميل طبيعيا فيه الى الجهة كما ستقف عليه وكلامنا فيه في الفلك والكل كما لا يخفى
قوله فلا يكون فيه ميل مستدير اصلا وهو ظ والمناسب ان يجعل الطبع على الطباع
والعايق الطبيعي على المتناول لما له شعور واراده فان الطبيعة القسرية لطبع
سبب الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين فيمتنع ان يحرك
على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ لو اريد
ان الحركة المستديرة ممكن واتى له فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة
لو كان طبعه مانعا عنها بل هي المستدير وان اريد ان للفلك استعدادا
تاما للحركة المستديرة لا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط
وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم ها هنا والظاهر ما ذكره ههنا
[illegible] من [illegible] الفلكية او لا شبهة في امكان حركته المستديرة
كيف لا وقد ذهبوا الى ان كره النار متحركة بتبعية الفلك فيجب
ان يكون فيه مبداء ميل مستدير يحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يخفى

ثم

فيه امكان الحركة بسبب الذات والكبرى في العناصر ان في التركيب القسري
للفلك ممكن وما يقتضي كونه كذلك قسرا ملابه فيه من مبداء ميل طبيعي ولما يمتنع في
الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبداء ميلا مستديرا وانما قلنا انه لو لم
يكن في طبعه مبداء ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك
من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في الآن ويكون
ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون في ذلك المبدا معاوقا
لميله القسري لمعاوقته اياه في الحركة ويحرك بمثل تلك القوة القسرية في تلك
المسافة والا لكان تحقق الحركة مع العايق ومع عدمه سواء كما هو الاقرب
[illegible] فيه لا يلزم من فرض عدم المبدا المعاوق فيه عدم جميع العوائق فيمكن
ان يكون فيه [illegible] المبدا [illegible] العايق [illegible] ذلك العايق المبدا الذي
في ذي المبدا فلا يلزم ان يكون زمان عديم المبدا اقصر من زمان ذي المبدا
وذهب [illegible] نفرض مثل ذلك العايق مع ذي المبدا الاضعف وذلك الزمان
الذي هو زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول ولنكن نصفه
مثلا فيكون زمان عديم المبدا منه وزمان ذي المبدا ضعفيه فاذا فرضنا
ذا مبدا اخر ميله ضعف من المبدا الاول بحيث يكون نسبته الى المبدا الاول مثل

نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون بنصفه فيتحرك ذو المبدأ الثاني
بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم المبدأ مثل مسافة اي عديم المبدأ لان
الحركة يزداد سرعتها بقدر ما نقص من القوة الميلية المعاوقة التي في الجسم وتنقص
سرعتها بقدر ازديادها والقوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة
التي في الجسم ولا يزداد السرعة او ازداد شيء منها ولا ينتقص السرعة لو لم يكن القوة
الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان المبدأ الثاني نصف المبدأ الاول كان
سرعة ذي المبدأ الثاني ضعف سرعة ذي المبدأ الاول فيتحرك ذو المبدأ
الثاني في نصف زمان ذي المبدأ الاول وذلك النصف مثل زمان عديم
المبدأ مسافة ذي المبدأ الاول في مثل مسافة عديم المبدأ فظهر ان الجسم
الفلكي للمبدأ والذي لا مبدأ فيه وبان حال السرعة وسوقه ذلك بتقرير الكلام
بعينه في حجم الاجسام الثلثة المذكورة بوجه اخر ان ثم ينقطع ذو المبدأ الثاني
مثل مسافة عديم المبدأ لان السرعة يزداد وينقص بتفاوت المبدأ المعاوق
ازديادا ونقصانا فكلما كان المبدأ المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة
وكلما كان المبدأ اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان
انما هو بحسب تفاوت المبدأ المعاوق فلما كان المبدأ الثاني نصف المبدأ الاول
كان زمان حركة ذي المبدأ الثاني نصف زمان حركة ذي المبدأ الاول وهذا

ساعتان

ساعتان فذلك ساعة كزمان حركة عديم المبدأ قال ابو البركات وجود الحركة
من حيث هي لا يتصور الا في زمان فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها يكون
محفوظا في جميع الحركات وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يتحرك
الاجسام الثلثة في ساعة واحدة لا بحسب اصل الحركة وهي زمان حركة عديم المبدأ
ويكون ساعة في ذي المبدأ الاول بازاء ميله لما كان ميل ذي المبدأ الثاني
نصف ميل ذي المبدأ الاول كان زمان حركة ذي المبدأ الثاني نصف حركة
ذي المبدأ الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا
والجواب عنه ان الزمان متصل واحد لا مفصل فيه بالفعل وانما ينقسم بالوهم
الى اجزاء هي ازمنة الف ثم لا يقف عند حد وكذلك الحركة متصلة لا تطابق فيها
على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة لا ينقسم
الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان ابتداء حركة فرضت اذا جزئ
على اي وجه اريد كان لكل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء المسافة
وهو في نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث هي صالحة لان تقع
في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلو اقتضى الحركة
لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي مطلقهما ويمكن ان

ان البرية يكم، ان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة مخصوصة تقتضي قدرا
معينا من الزمان، باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع
قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض
من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة بعد
اشتراك جميع الثلثة فيها كان من الزمان بازاء الحركة باعتبار القوى لكن في
تلك جميع [illegible] فيها وعليه يكون بازاء المعاوق فقال الامام لا استحالة
في كون الجسم القسري يلحقه ولم لا يجوز ان يكيف بالعوائق في مراتب الضعف
الى حيث لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات الماء اذا تتالت وكثرت اثرت
في نقر الحجر وان لم يؤثر اصلا نقطة منه وجه الحل انما لزم من فرض تحرك ذلك
الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة
زمان عدمه الميل الى زمان ذي الميل الاول وانه لم يعرض الحركة الحاصلة في
الاجزاء بالنسبة الى خلاف جهة ميلها ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاول
[illegible] لا يتاتى الكسر [illegible] له الا في نسبة على التساوي بين الامور المجتمعة
وهو [illegible] ههنا بالضرورة لكن فرض الميل هو النسبة المذكورة ممكن يمكن
ان يتوقف نسبته مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية

لكنها

لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون
المقدار نسبة الى مقدار او لا يوجد تلك النسبة بين الآحاد العددية فهي الحق انما
لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فيكون
محالا ونقول ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا
كانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الامرين المتنافيين وفيه
نظر لانا لا نسلم المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما في
الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى جهة
والمستدير يقتضي صرفه عنها تمم او المستدير لا يقتضي التوجه لانه يقتضي الصرف
ولئن سلم المنافاة فيجوز ان تقتضي الطبيعة الواحدة امرين متنافيين
باعتبارين متقابلين فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما
يطلقان بالاشتراك على معنيين على حدوث صورة نوعية وزوال اخرى
وعلى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والحركة
والانتهاء اي افتراق الاجزاء واجتماعها اما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه
محدد الجهات والشيء من المحدد للجهات يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر
تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد وقبل صورته كما ونه [illegible] الطبيعي والصورة

الهندسة حيزا اخر طبيعيا لما بينا ان لكل جسم فله حيز طبيعي هو الاول ان يكون
الحيز الطبيعي للصورة الهندسية بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور المختلفة بالنوع جاز
ان تشترك في لازم واحد وقد يجاب عنه بانه اي لا يكون للصورة الجسمية حيز
طبيعي والصورة الهندسية حيز اخر طبيعي فهو مناف للحركة المستقيمة لان
الصورة الجسمية اما ان تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت
في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز
طبيعي ها الصورة الهندسية كانت حصل الف وحاصلة في حيز غريب فكانت
تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي ما دامت اذ المجرد الحيز لا يعني كيف كان
ولا يقع حمله هنا على المعنى الاعم منه واما انه لا يقبل الخرق والالتئام فلان
ذلك الشيء يتوقف ذريعة الى حصول الكون والفساد وهي الحركة المستقيمة التي لا يمكن ان ل
هاهنا اي لا يحصل الحركة المستقيمة لاجزاء الفلك وقد مر ان المراد بها
مع الحركة الاينية فقط فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من ان اه يعد بالخرق والالتئام
من الافتراق الاجزاء والافتراق المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
بالخرق والالتئام اما ان يكون بالمستقيمة او بالمستديرة وهما ممتنعان لان الاول

فلما

فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتئام بالحركة
المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخر
في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الاوضاع المختلفة مستحيلة على الفلك
لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل باطل اما الطبيعية فلان
الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية
فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك البسيط بسيط الطبيعة
عادم للالات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها يصدر تلك الاوضاع المختلفة
عن النفس الفلكية بالارادة قوله في ان الفلك يتحرك على الاستدارة
دائما لان الحركة حافظة للزمان اي لاجل كون الزمان مقدارا لها ولا يجوز ان تكون
مستقيمة او مستديرة فقد علمت ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية
فقط والمستديرة هي الوضعية ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر فالاولى
ان يقول الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملائم للكلام فيما بعده
ان يكون الحركة المستقيمة على ما هو المتعارف من الخط المستقيم والصبر في حمل المنافي
في الحصر ادعى لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية
او يرجع كما هو الى الاول والاول لازم وجود بعد غير متناه وهو ابن فلا الحركة

او الحركة الموجودة لبث بعد الحركة التي هي بعد لبث موجودة وكل سبب الى الآن

لانها لو وجدت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع فيكون بعضها لسكون لان

بين كل حركتين سكونا لان المبدا الموصل الى ذلك الطرف موجود حال

الوصول لانه يقتضي الاتصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول

لكان لذلك يقتضي الوصول قبل عليه لانا نمنع ان الميل حال الوصول حتى

يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع

المعلول ولما كان المبدا الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه

غير موصل يقتضي اللاوصول لامتناع اجتماع الميلين المتنافيين

في كليته او رد عليه الامام بانا لانم ان الاستحالة المذكورة واتفق كلامه هنا على ان

المبدا هو المدافعة ولعلهم ارادوا بالمبدا ههنا نفس المدافعة فانه قد يطلق

عليها ايضا ولا اشتهار في تلك الاستحالة قال الشيخ لا التفت الى من يقول

ان الميلين يجتمعان كيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة

وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى

السفل البتة بل فيه مبدا من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق

فالحال الذي فيه يحدث اللاوصول وكل واحد من الميلين يقتضي الاتصال

الوصول عند حال الانزعاج ...

وازالة

وازالة الوصول آن اي حادث في الآن لان الوصول وكونه غير موصل اي لان

الوصول اي لا يحدث فيه كونه زمانا دائم القسم فحينئذ لا يكون الجسم واصلا فيه

لم يكن واصلا فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا آنيا فلا محذور فيه

وان اراد وصولا في الجملة فممنوع وقد يقال ان الذي هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون

منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه اني اذ

لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا وكذا

قال صيرورته غير موصل قيل والصواب ان يثبت ان الوصول اني لا يستلزم

ان يكون اللاوصول انيا بل لا يصح لان رفع الاني اني لا محالة وقد يقال ان الا

والموازاة والمماسة والتماس والوصول واشباهها آنيات لانها تحصل

عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زماني اذ لا يحصل الا بالحركة

فان احد الجسمين اذا تحرك وصل الى الانطباق على الجسم الآخر فلا

انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان

يتحرك احدهما والحركة مما لا تحصل الا في الزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرناه

واذا كان كل واحد منهما اي الميلين آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان

لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء

لا يتجزى هي الآنات ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها
على المسافة ح والحركة المنطبقة على الزمان ممنوع لا يدل على وجود زمان بين
الآنين وثانيا انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه لكان ان يكون الى ذلك
الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون للجسم وصول في الآن الذي فرضناه
ان الوصول اليه او عنه فيلزم وجود المبدأ الثاني قبل حدوثه اذ الحركة
عنه انما يوجد المبدأ الثاني اعلم ان الحجة المشهورة هي ان المتحرك الى
المنتهى يصل في آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فلا محالة يصير
مفارقا وما ينافيه في آن آخر ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان
واصلا الى المنتهى وما ينافيه معا فوجب تغايرهما لذاتهما ويستحيل
تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان زمان
سكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها آتية
في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي يقطعها حركة واحدة
فقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع
فهناك آن ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان يصدق فيه
على المتحرك انه متحرك مفارق مباين لذلك الحد الذي هو المنتهى

فان عنوا

فان عنوا بآن المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن
الوصول فان تحقق حد زمان ما بين آنين كما كنت فان عنوا به زمانا يصدق
فيه على المتحرك انه مباين للحد نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين
الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو بعض حركة
الرجوع فان كل آن يفرض في زمان وقع فيه الحركة الرجوعية يكون
بينه وبين ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار
المبدأ الموصل والمبدأ الموجب للحركة المفارقة واقول قد ظهر مما ذكر ان
العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان الوصول آني كما فعله المص
بعيد جدا فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة
وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة
مستديرة دائما ولا حركة مستديرة يمكن الدوام الا حركة الفلك فاذن
الفلك اي احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم يتحرك على
الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب
حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها فهو آية
يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انكار سكون بين

هو بين

الحركتين فلو الوجب ذلك فاذا فرض انه رميت حجر الى فوق وتلاقى
الحجر جبلا نازلا فطابق سطحها سطحه ويرجع فيلاقي الامر انه فيجب ان يتوسط سكون بين
حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل
اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف عند مصادمة الحجر فالجواب
ان الحجر المرمية الى فوق عند نزول الجبل تتحرك الى السكون لانتهاء
الحركة الصاعدة في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا توجد الا
في الزمان ولكنه غير ثابت حركة الجبل لان سكونها آني ولا يتميز
فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آن واحد بل يتعاقبان
ليكون بينهما زمان السكون فيجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاته
انه باعتبار المبدأ الصاعد وعرضيته الاخر وهو المبدأ الهابط الحاصل فيها من جهة
الجبل كالحجر المرمي الى فوق يحس من الرامي ميلا بالطبع وهو مسلة الذاتي
الطبيعي وكيف سنتين ودفع يده عليه في تلك الحال له ميلا صاعدا هو مسلة العرضي
الحاصل من جهة الرامي وحركة الجبل زمانيه وليس بينهما اي هذه الحركة
التي توجد في الزمان وذلك السكون الذي يوجد في آن ابتداء ذلك الزمان
وتصرم بعده ما تعقبه من احلاحة ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول
فيه

فيه بحث اذ المراد بالمبدأ العرضي الانقوام بالمتحرك من خارج ويقارنه مع
تحت الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان المبدأ الهابط للحجر ليس من خارج
الفاعل والفرق بينه وبين المبدأ الصاعد للحجر المرمي بين وفيه بحث لان
الحجر لا يمس الجبل بل اذا وصلت ربما اليها وقفت ثم رجعت
قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكره ثم مثل لا فيها فرض من الى وكون
استلزامه للحجر الذي هو فوق الجبل وبان وقوف الجبل في الجو غير
مستبعد لم يستبعد لكن الفروديات الطبيعية تقتضي انه يستبعد
العقل فانه في ان الفلك يتحرك بالارادة لان حركة الدائمة
لو لم يكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان
الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك
اي كل من الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال لانه لا يمكن ان يكون
ان هذا على ان يقطع المناسب ان في كل وضع يتحرك عنها الجسم
بحركة المستديرة فحركة عنها توجه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال
ان يكون توجها اليه فان قلت لم لا يجوز ان يكون وضع في الحركة المستديرة
عنه التوجه الى ذلك الوضع لا نسلم كون حركة الفلك ارادية لجواز

والا كان ذلك الوضع مرادا بغير مراد من حالة واحدة فلكن كون ذلك من جهتين فان
مبدا الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف لمراده بحسب الاختلاف ما اذا كان بعدم الشعور
اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاعراض ههنا كيف لا وانا لا نسلم ان
ترك كل وضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك
الوضع امتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة بل طلب الكل لان الامكنة
فلان كل وضع يترك اليه الجسم بالحركة المستديرة فبحركته اليه هربه عنه
والتوجه الى الشيء بالطبع استحال ان يكون هربا عنه لان الطبيعة اذا اوصلت
الجسم بالحركة الى كماله المطلوبة سكنته فيه انما يلزم ذلك اذا كانت
كماله المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع
نفس الحركة فلا وفيه بحث لان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها
لذاتها تقتضي التادي الى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم
السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة تلك الحركة المطلوبة لانشاء حالة
اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة
اخرى يطلبها فلا يتحرك دائما والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جايز ان
يكون قسرية لان القسر على خلاف ما يقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر

فيه

فيه كيف اذ لا يلزم من عدم حركة المستديرة طبيعة ان لا يكون له ميل
طبيعي مخالف لهذه الحركة قال في ان القوة المحركة للفلك يجب
ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال
اي دورات غير متناهية بحسب العدة ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك
اي الة في الجسم البسيط المنقسم بانقسامه كذلك المحركة للفلك ليست قوة
جسمانية واما قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية
لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي قد تجزى بتجزي الجسم للتجزي الى اجزاء
كل منها قوة ذكرناها اي كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم تقوى على نسبة
الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله وجملة
تقوى على مجموع تلك الاشياء والا كان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء
الجسم مساويا للكل اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم اذا كان بينهما في التاثير
هف اذ لا تفاوت بين الحالين البسيطين المتفق ويلزم منه انه لا ادكر في قبول
الحركة الا باعتبار قوتين حتى فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الحالان
متساويين في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت
هناك الا في المحركتين فيجب التفاوت في الحركتين كالنسبة تفاوتهما

كون المجموع كذلك ما المجموع اى القوة كلتها لا يقوى على غير المتناهى لان الكل
منها اذا ان يقوى على جملة متناهية من مبدا معين ادى جملة غير متناهية
والثانى باطل اذا المجموع يقوى من ذلك المبدا على امور زائدة فيلزم الزيادة
على غير المتناهى الذى الشق الباطل ثم قيل لعله انما قيد غير المتناهى بالذى هو الشق
الباطل لان الزيادة على غير المتناهى اذا لم يكن الانقطاع منفا غير محيلة
كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من
السنين وكذلك حكم الالوف المنضمة عشرة فى الات المنضمة اعلى غير النهاية
ونوقش ان المراد بكون غير المتناهى شق الباطل ان يكون امتداد احدا
متصلا فى نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور
والسنين لانهما لا يتصلان الا باعتبار العدد المعارض للاجزاء المفروضة
للزمان ولا يبقى فى الاتصال والانفصال ... قيل من انه يرد عليه لا اتفرع
عنه ومن ان الشق فى لا يوجد فى انواع الحركة اقول يمكن دفعه ان المراد
موقوف على ان الحركة فى نفسها امر متصل لا ينافيه عدم اتصالها باعتبار
العدد المعارض للاجزاء المفروضة وقد يمكن ان يكون المراد بالشق الباطل عدم الانقطاع
ونفى الزيادة على غير المتناهى العديم الانقطاع الزائد عليه فى جهة عدم تناهيه
وذلك

وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع القوى من مبدا واحد ويكون هذا العدد احترازا
عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة الذى ما يتناهى غير مستحيلة فى واقعة كسلسلتين من الحوادث
الغير المتناهية المبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخرى من يوم
اخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المحقق لم يذكر قيد كون الزيادة
فى جهة عدم التناهى ولابد من ذكره لا ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة
وانا ... ما يعنى ... اذا كان وجب الاز ... الا ... له
بدونه الا ان المصنف ... متناهى
على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين ...
امتدادين كامتداد الشهور والسنين او ...
خط غير متناه ... خط كذلك ... وللعسبة
ان يكون قوله الذى الشق الباطل ... العشيبون ... لانه ان
التفاوت واقع فى ... للمبدا المفروض حتى ... لم لا يجوز ان
يقع التفاوت فى ... وكذا الاختلاف اكثر كثير فى السرعة والبطوء فيعلم
ان الكل يقوى على جملة متناهية والكل الاخر مثله ما المجموع لا يقوى على غير
المتناهى لان انضمام المتناهى مرات متناهية لا يوجب اللاتناهى وانما كان
المتناهى

وان الانقسام متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية فيمتنع ان
الجسم قابل القسمة الى غير النهاية فعند عدم تحققه في وجه لا ينافي ما ذكرنا من ان
ان يكون التعويل على القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه في ان المحرك
القريب اي بلا واسطة محرك اخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك
كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال
مختص بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض
اجزائه على بعض في المحلية وتسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في
حركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى
ان كل كوكب منها نازل مع افلاكه منزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة
تتعلق بالكواكب اولا لتعلقها وبافلاكه بتوسط الكوكب بعد ذلك كما
تتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوى
المحركة منبعثة عن الكوكب الذي هو كالقلب في افلاكه التي هي كالجوارح
والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعة اثنان للفلك الاعظم
وفلك البروج وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان
كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس وهي محركة اياه وكذلك لكل

كوكب وقد اثبتوا للكواكب انفسها حركات وضعية على انفسها فعددوا النفوس المحركة
على هذا الراي بعدد الافلاك والكواكب جميعا لان الحركات الفلكية ارادية
يعني ارادية اختيارية لا بالطبع الاعمى ارادة تابعة في الاغلب للشوق الى امر
ملائم وليس شهوة او الى دفع امر منافر وليس غضبا ويدل على عدم تبعية
الارادة للشوق كون الانسان يريد الشيء لا بالتشهية كما في الدواء البشع
منه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير
توسط شوق هناك وغير يريد لذته دل بالتشهية كما اذا امتنع لمانع من حياء
او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر
من حيث انه ملائم او منافر فان تصورا مطابقا او غير مطابق وهو اما ان
يقع على التقييد الكلي او الجزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته
الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع فيه بعض الحركات الجزئية دون
بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدا الحركات الجزئية الارادية للتصورات
جزئية فتبين لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي لزم ان تصدر الكلي لزم
الدور لان التصور من حيث انه يمنع من وقوع الشركة متوقف على وجوده لا يقبل
صدور السواد المعين مثلا لا تصور السواد معينا في هذا المحل في هذا الوقت

عمي في الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الوقت لا يكون الا كلية واما القصور
بهذا وان حيث انه صحبه المانعة ... فرض ان الاكل لا يحصل الا بعد وجوده
فلو توقف وجوده على شيء بهذا التصور كان دورا واورد جيب [illegible] بان
ادراك الكرة في صدر وجوده موقوف على حصوله في الخيال لا على حصوله
في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل الفاعل اياه
التوقف على ادراكه في الخارج فانه لما يكون جزء محل الكرة في الخارج مبدأ
الحصول في الخيال بعد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدأ لحصوله في الخارج
ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني هذا الايراد على الملازمة اذ
الدليل مخصوص بالكرة الجسمانية وقد صرحوا ان الكرة المجردة ترتسم
في النفس لان الصورة الكبيرة ترتسم وهي اصغر ترتسم وهي اكبر فاما
ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة
او لاختلاف المأخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل المدرك
قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف العوارض كالشكل والسواد والبياض
واجيب بان المفروض [illegible] وبهذا يعلم القول [illegible] وبهما في العوارض مشتبهتان
ممنوع [illegible] ذاتي في جهات الاعراض لا لسبب المنافية لاحتمال

ان يكون

ان يكون الاختلاف لنفسهما لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من
نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر يمكن ان
يكون مأخوذة من الخارج فتعين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة
منهما مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فتعين المدرك
لامحالة من الوضع وما هذا شأنه فهو جسماني فثبت بالبرهان ان القوة
الجسمانية لا تقوى على تحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة
جسمانية فكيف صدرت منها هذه التحريكات الغير المتناهية وهذا الا
تناقض صريح واجيب عنه بان مبادي الحركات الفلكية وهي الجواهر المفارقة
بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها والبرهان انما قام على
ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة اثارا غير متناهية لا على ان لا تكون واسطة
في صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز ان تكون القوة الجسمانية غير متناهية
وكونها واسطة في صدور اثار لا تتناهى جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار
لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذ كانت واسطة فلم لا يجوز ايضا
ان يباشرها بالاستقلال وفيه بحث ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية
صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية

[illegible] والبسائط

عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التركيبات الغير المتناهية
من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وهذا لا ينافي صدور التركيبات الغير
المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها

فن ثاني في العنصريات وهو مشتمل على ستة فصول ف

في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار
وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس
هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل
في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها
تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها
المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها كالاصل لعالم الكون والفساد
تسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى الآخر تسمى اصول الكون
والفساد ولكل واحد منها كالمخالف الاخرى صورة طبيعية اي نوعية
والا لكان لكل واحد منها بالطبع حيز الآخر المناسب ترك كل او لا يلزم
توافق الكل عنده ثم تخالف الكل والثاني ترجيح اذ ليس واحد منها بان
بطبعه حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد

والصورة

والصورة المختلفة المحتملة للانقلاب انما هي حاصلة من مقايسة كل من الاربعة
مع الثلاثة الباقية فستة منها بلا واسطة فهاهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين
الى الآخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا
وبالعكس وهي التي تعرض المصنف لبيانها والستة الباقية فبعضها كالحاصل
بالواسطة واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس
وبعضها كالحاصل بالواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس واما
المشهور منهم وقال الشيخ ان الصاعقة متولدة من [illegible] نارية فارقتها السخونة
وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها كثيفة فلو صح ما ذكره كانت اجزاء
النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة واليهم قد جرت [illegible] النار
القوية تكسب الاجزاء الارضية نارا لان الماء الصافي ينقلب بتبريد
حجرا القريب منه في الحجم فلا مبالاة لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا لبعد ذهاب الماء بالتبخر او النضوب وقيل ذلك يعاين في عين
سبهكوه وهي قرية من بلدة مراغة من بلاد اذربيجان وماؤه ينقلب حجرا
مرمرا والحجر يسمى بالاكبرية [illegible] وذلك بمصيره ملحا اما بالاحراق
مع تركيب حجري الملح له لتوشادر ثم اذابته بالماء وفيه ان ارباب الاكسير

يتميز دون مياهها حارة وتكون فيها صلبة حجرية حتى تصير منها حجارة
وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال فانه لغلظ الهواء لشدة
البرد يصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان يسبق الى السحاب ويتكون منه
او يتعقد من كثرة منها ماء وثلج قد حكى ابن سينا ذلك في جبل
طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا
والماء ايضا ينقلب هواء كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة
في الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين
اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد والح في النفخ والنار ايضا
تنقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان ما ينفصل من شعلته لو
كانت باقية لاحرقت سقف البيت فاذن انقلبت هواء والنار التي
الكائنة في كور الحدادين تنطفي وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات
العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تحس في الكيفيات مثل
التسخن والتبرد مع بقاء الصورة الطبيعية بذاتها ولو كانت الكيفيات
نفس الصور الطبيعية لما كان ذلك والحق عندك ان ما ذكره غير ظاهر في
جميع الكيفيات لسائر العناصر وبسائطها سواء كانت حقيقية او اضافية
لينتبه الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا او لصورة الحقيقة

الثاني

وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض تغيرا اي كيفياتها المتضادة وغير
المراد من تضاد الكيفيات ههنا هو التضاد المشهوري لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي
يكون بين الشيئين في غاية الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج
الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج
الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت ليشترط بينهما وورد ذلك
بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها
حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكان بين السواد والبياض
على الاطلاق تضاد وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وكسر كل واحد منها بالتصرف سورة كيفية الاخر اعلم ان
مذهب ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل للكسر هو نفس الكيفية و
المنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة
البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة وذلك لان سورة البرودة لا يجب ان يكون
لسورة الحرارة بل يكفي ذلك نفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج
بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك الكسر سورة الحرارة لا يلزم
ان يكون لسورة البرودة بل قد يكفي نفس البرودة اذا الماء الشديد البرد

فلو لم يوجد

اذا امتزج الماء المشتد الحرارة بكسر سورة حرارتها فيحصل كيفية متوسطة
توسطا ما بين الكيفيات المتضادة وكيفية تستحن بالقياس الى البرد وتستبرد
بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة ثابتة في اجزائه
يعني يحصل لكل واحد من تلك الكيفية بحسب جزء من اجزاء المركب مماثلا
للحاصل في الجزء الاخر اذا كان ثابتة في كيفية النوعية من غير نفاذ
الا المجال وهو المزاج فصل في بيان الجو هي ما يحدث من العناصر
بلا امتزاج ووجه التسمية ان اكثرها يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض
اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء
هوائية او اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لانها تحرك فيها الى
لغاية الصغر الصاعدة لان ما يدرك من الهواء يستفيد كيفية البرودة
الماء فبين هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها بل هي مقدمة وليعيد ما في
البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا والاولى ان يكون توجيه
الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكر ان
للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي يتلاشى فيها الادخنة
المرتفعة عن السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك

وتليها

٤٩

وتليها الثانية الهواء الغالب عليه النار وهي التي يحدث فيها الشهب الثالثة
الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس الا المنعكس
من وجه الارض وتسمى طبقة زمهريرية وهي منشأ السحب والرعد والبرق
والطبقة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان
الاوليان منها ممازجتان للنار والاخريان للماء فحصل كلامه ان كلا من
الطبقتين الاخيرتين تستفيد كيفية البرد من مخالطة الابخرة المائية لكن
الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها التي اكتسبتها من مخالطة تلك
الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة
التي ينقطع عنها ما ينعكس شعاع الشمس فهي باردة فاذا بلغ البخار في صعوده
اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار
وتقاطر لتثاقل حاصل من التكاثف وللاجتماع فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر
هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
او يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل
الثلج متجمدا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده نزل بردا وقطع
الماء واذا وصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة حرارته
الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذ هذا برد

كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال صعود العمود وتكاثف
حتى كأنه نكبة موضوعة على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان
من تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا
وهو يقع في ادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان ثقيلا فاذا ضربه
البرد اي برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع ونسبته
الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد
فيحصل منه قسم ما ذكره ولذا قيل المقصد لسبب فيما سبق الاكثري
واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان من اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار
ارضية لطفت بالحرارة لا ما [illegible] الصغار اذا ارتفع مع
البخار المختلطين وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين
السحاب فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزول الى السفل لبرودتها
مزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هو الرعد
لتمزيقه وتقلقله وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بحركة العنيفة
المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفي لسرعة وصاعقة ان كان
غليظا ولا ينطفي حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها [illegible]
ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب

في الصرة

في الصرة مثلا ولا يحرق فيها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا
جدا فيحرق كل شيء اصابه وربما وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح
فقد يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى السفل فصار
[illegible] الحركة وتكون الاجزاء المائية في اثنائها هواء متحركا اي ريحا [illegible]
بتموج الهواء الامتناع المذكور فيحصل الريح وقد يكون للدفع [illegible]
بسبب تراكم السحب وتزاحمها او لاختلافها في القوام فيندفع الكثيف الرقيق
فيصير السحاب [illegible] الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في
جهة اي ازدياد مقداره بدون انضمام جسم اخر اليه واندفاعه من
جهة الى اخرى فيندفع ما يجاوره وذلك الى ورائه به اندفع ما يجاوره فيتموج
الهواء ولضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى نهاية فيقف وقد يكون
الرياح لتكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه تحرك الهواء المجاور له الى جهة
[illegible] اتساع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى الطبقة
[illegible] من الريح المكون سموما اي [illegible]
[illegible] فيرى فيه حمرة شعل البرق ان لاحتراقه في نفسه الا الاشعة وقيل
احتراقه [illegible] الارض الحارة جدا وقد يكون

رياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك
الاجزاء وبعضها مرتفعة كانها تلتوي على نفسها وهي الاعصار واما قوس قزح
فهي انما يحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية
صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة اي واقعة على هيئة الاستدارة
وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع
ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم
كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا
على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس
فيرى في كل منها ضوء الشمس دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان
الصقيل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء واللون
دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس مستضيئة اقل من
نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينتقص من القوس لانخفاض
الاجزاء التي ينعكس عنها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين واشتراط
صدورها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف ليصير
كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شيء الا اذا كان وراءه شفاف

او

او دائما فيكون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة
في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصل اليها من ارتفاع الشمس فان
قلت لو صح ذلك لرئي فيما ذكر اجزاء غير مستديرة على الوان قوس
قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة
قلت لما تقرر في المناظر انه لا بد من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس
فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس شعاع
من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له ادنى تدبر صح واختلاف الوانها
بسبب اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد قيل ان الناحية
العليا منها لما قربت من الشمس قوي فيها الاشراق فيرى احمر ناصعا
واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى
فيها حمرة الى سواد وهو الارجواني والمتوسط بينهما فان لونه متولد
من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا بان الكراثي لا يتولد
من هذين اللونين بل الكراثي هو متولد عن الصفرة والسواد وبان
سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرب والبعد
بالنسبة الى النير لكان الانتقال من احد اللونين الى الاخر على سبيل

الشمس فلم يكن الالوان الثلثة بينة بهذه الافراد عند الحس قال الشيخ
لست احصله واما الهالة فانها انما تحدث من انعكاس ضوء النير الى
اجزاء صغيرة رشية صيقلة متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه
انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع
البصري من كل منها الى النير نظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها
ضوء النير دون شكله لما سبق فكان مجموعها شبه دائرة تامة او ناقصة
وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا
اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى
حدث هالتان احديهما تحت الاخرى ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب
الينا وذهب بعضهم انه راى سبع هالات معا واعلم ان الهالة
الشمس وليس الطفاوة [illegible] نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب
الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفا انه راى حول الشمس تارة الهالة التامة وتارة
الهالة الناقصة على الوان قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان
اذا ارتفع حتى النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعلت فيه النار
الى النارية وينطفي سريعا حتى يرى كانه منطفئ [illegible] ذكر المحقق

رائ

١٠ ل

نزح الى ارض انه يشتعل طرفه الاعلى اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى آخره
فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب
فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت غير مرئية فيظن انها طفيت
وليس كذلك بل طفوء وان كان الدخان غليظا لا ينطفي النار اياما وشهورا
بقدر غلظه ويكون على صورة ذؤابة او ذنب او رمح او حيوان له قرون
وحكى ان بعد المسيح ثم بزمان كثير ظهر في السماء نيازك منقضة من جهة
الشمال [illegible] كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من [illegible] ساعات
من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو
شبه الهشيم والرماد وان احتبس الدخان في الارض يشتعل النار
فيه زلزلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة والعيون
فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويبرد بها
ويبرد الارض فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا يسعه
الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال ابو البركات
في المعتبر ان سبب العيون والقنوات والابار هو السبب للثلوج
ومياه الامطار لانا نجدها يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها وان [illegible] له

الزلزلة

ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم اي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة
من لطافة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشي بغلاف من الاجزاء
الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب سابق متحرق غاية السحق بحيث
يصير كل قطرة منها غشاء بغلاف ترابي يحفظها وان غلب الدهان
تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعضها ببعض اي
الزيبق مع بعض اي الكبريت ولدت اجسام الارضية اي الاجسام السبعة
المنطرقة وهي القابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل تلين ويندفع
الى عمقها فتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصيني
والاسرب والقلعي في النبات وله قوة اي صورة نوعية يصدر عنها عديمة
الشعور عند الاكثر بحفظ تركيبه ولتصدر عنها حركات النبات في الاقطار
المسماة نموا وافعال مختلفة اي آثار مختلفة قيل بان الواحد لا يصدر
عنه الا غير مختلفة الا بالآلات المختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد
من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم ان لا
يصدر عن الواحد الا غير مختلفة الا بالآلات المختلفة سواء كانت
تلك الآلات الات او غيرها وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي

ابابي

آلي واثنة كهيئة السرير فانها كمال للخشب السريري لا تتم في حد ذاته الا بها او في
صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفة الا به وان اول كمال
اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد به هنا ما يقابل الجسم التعليمي
بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من
رفع طبيعي على انه صفة لكمال احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال
الاول ثم ثلاثة صناعيا كهيئة بصنع الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا
لا مدخل لصنعه فيه آلي بجر جره على انه صفة جسم اي جسم مشتمل على الآلة
ورفعه على انه صفة كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات
من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية
فلها قوة غاذية لا جل بقاء الشخص هي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة
الجسم الذي هي فيه فيلصق تلك القوة ذلك الجسم المتحلل به بدل ما يتحلل عنه
لحرارة غريزية او غيرها ولها قوة نامية لا جل كمال الشخص والقياس ان تقول
منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره
طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار
الثلاثة لان الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض آخر وفيه نظر

لان زيادة الجسم المغتذي في اقطاره بانضمام الغذاء اليه لا نفسه واذا كان كذلك
فنقول في الزيادة التي عنه ايضا او اضاف الصانع الى النشو مقدار
اخر شيء حصلت الزيادة في اقطاره الى ان ينتهي كمال النشو فيرجع
مبدا السمن والورم اذ ليس بينهما توجه الجسم الى كمال نشوه ونمائه وقيل
هما خارجان بقوله على تناسب طبيعي اي نسبة تقتضيها طبيعة النمو وفيه ان
السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه
لا زيادة في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلا يشبع تورم العنق الاولى
وتورم [illegible] عند الاكثرين واقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم
في [illegible] ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه
قد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ولها قوة مولدة لاجل
بقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ
لمثله شخص من جنسه لتبقى النوع واعلم ان ههنا ثلث قوى احدها
تجعل الدم المستعد للمنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يهيئ كل جزء من
المني كما هو من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان تجعل بعضه مستعدا
للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين

فهي منها

فوقهما عتبة ونايتها الصور سواء الاعضاء لصور كالصحة بها وتسمى مصورة
وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع
وكان المصنف ايضا ذهب الى ذلك فلهذا لم يذكر المصورة [illegible] والغاذية كمربية
الغذاء ومسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع قوة جاذبة [illegible]
وهاضمة ودافعة [illegible] لا يبعد ان تجعل الغاذية الهاضمة والاكثر الاطباء
كجالينوس والي سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين
لم يعدوا [illegible] قد عرفت ان القوة الهاضمة مبدأ فعلها
عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة
عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فلها صورة نوعية
[illegible] استحالته بها العضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة
فيكون ذلك كون الصورة العضوية وفساد الصورة الدموية وهذا الكون
والفساد انما يحصلان في كيفيات تنال من الطبخ لاجله يحصل استعداد
المادة للصورة الدموية في الانتقاص وباخذ استعدادها للصورة العضوية
في الاستعداد ولا يزال الاول ينقص والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى
حيث بطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فتحدث الاخرى وهي العضوية

فمنها ما لشان احدهما بقيه على الاخرى ما كانه الاولى هي نقل القوه
حصول كل اثنين بقوه واحده فانه لو اعتبر تعدد منشا وكالات لا بد
كل واحده منها قوه عليحده لصارت القوى اكثر من المذكوره مثال الغذاء او
له تغيرات كثيره كسب مراتب الهضم بعضها تغير في الكيف فقط
وبعضها تغير في الصوره النوعيه ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات
الكثيره بقوه واحده هي الهاضمه فليجز ان يكون التغير الى الصوره العضويه
ايضا بتلك القوه بعينها فيكون هي مبطله للصوره الدمويه ومحصله للصوره
كما كانت مبطله للصوره الغذائيه ومحصله للصوره الدمويه والثانيه
نقف من الفعل اولا حتى كمال النمو ويبقى الغاذيه تفعل الى ان تعجز
فيعرض الموت وفيه هذا وسبب على التغاير بين القوتين وكيف ان
يكون مثال قوه واحده يختلف احوالها بالقوه والضعف فيكون منه
من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اعني الى
قريب من الثلاثين ثم ينظر الى الطرف الثاني من الضعف فيحصل منه ما يوازيه
وذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من الاربعين ثم يتزايد
ضعفها فلا تقدر على تحصيل ما يوازي المتحلل وذلك في سن الانحطاط
الى

٤ ل

في الحيوان

كمثل الذي لا يتبين اعني الى القريب من لتبين في سن الانحطاط
الذي هو بعده الى اخر العمر في الحيوان وهو محقق النفس الحيوانيه
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانيه
ويتحرك بالاراده اقول هنا بحث لانه ان اراد الالي من جهة هو من
الامرين فقط على ما هو في النبات فلا يصدق في التعريف على النفس الحيوانيه
لانها آليه من جهه الافعال النباتيه ايضا وان اراد الالي من جهتهما
معا فينتقض التعريف بالنفس الناطقه فالمناسب ان يقول من جهه
بعض الافعال النباتيه ويدرك الجزئيات الجسمانيه ويتحرك بالاراده
فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان الحيوان
يشتمل على صوره معدنيه لحفظ التركيب وعلى نفس نباتيه للتغذيه والتنميه
والتوليد وعلى نفس حيوانيه للاحساس والحركه الاراديه ولا يرد شيء من ذلك على
النفس النباتيه لانها وان صدر عنها اثر الصوره المعدنيه وهو حفظ التركيب
لكنها ليست آليه من جهته فلها اعتبار بحقيقتها من الاثار قوه مدركه
ومحركه اما المدركه فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي
خمس والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهره خمس لا انه يمكن

التحقق في نفس الامر او لم تتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر
حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعقلها كما ان الاكمه لا يعقل قوة
الابصار والعنين لا يعقل لذة الجماع السمع وهو قوة في العصبة المفروشة
في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتبس كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف
بكيفية الصوت لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته
القوة المودعة فيها وكذا اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد
بوصول الهواء كما مر للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه
يتموج ويتكيف بالصوت ويوصله اليها بل انما يجاور ذلك الهواء المتكيف
بالصوت ايضا ويكيفه الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ
فيدركه السامعة والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين مجوفتين نابتتين من
مقدم الدماغ مجوفتين تتيامنان حتى تتلاقيا وتتقاطعان على هيئة
صليبية ويصير تجويفهما واحدا ثم تتباعدان الى العينين فذلك
التجويف الذي هو ملتقى اودع فيها القوة الباصرة وتسمى مجمع النور
والمذهب المشهور للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين

وهو ان الابصار بخروج شعاع من العين على هيئة مخروط رأسه عند مركز
البصر وقاعدته عند سطح المرئي ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهبت جماعة
الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط
شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد
متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط
ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك
يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب
جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط مستقيم واحد فاذا
انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية
السرعة ويتخيل بحركته هيئة مخروط الثاني مذهب الطبيعيين وهو
ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس
وغيره وقالوا ان مقابلة المبصر للباصر توجب استعدادا يفيض به صورة
على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرئي شيء واحد
شيئين لانطباع صورته في جليديتي العينين بل لابد من تأدي

الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين والى الحس المشترك ولم يريدوا انتقال
الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي
هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على
الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث
مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع
بل بان الهواء المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع
الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار والشم هو قوة في زائدتين
ناتئتين من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي تدرك بتوسط الهواء
المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة بتكيفه بالرائحة من الاقرب
الى ان يصير ما يجاور الشامة فيدركها وقال بعضهم بسبب تبخر وتفصل
اجزاء من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقيل
بانه ينفعل ذو الرائحة في الشامة من غير ان يتحلل منه في الهواء ولا تبخر وتفصل
والذوق وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها بتوسط
الرطوبة اللعابية بان تخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم تغوص هذه الرطوبة
معها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة

واسطة تسهل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان تتكيف نفس الرطوبة
بالطعم بسبب المجاورة فتغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو
قوة في العصب المخالط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة
وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة حاكمة بين الحرارة والبرودة
وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة
ومنهم من زاد حاكمة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا
خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة
ثمة جميعها مدركة مع ان المدركة منها هي الحس المشترك وتسمى
بالبنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف
الاول من البطن الاول التي في الدماغ تنطبع فيها جميع الصور المنطبعة
في الحواس الظاهرة فهو لها كحوض ينصب اليها ولذا تسمى حسا مشتركا وهي
المبصر لانا نرى به القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة
خطا مستديرا وليس ارتسامها في الهواء كالخط المستقيم والمستدير في البصر
اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن لابد
انها تكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة القطرة والنقطة وتبقى

فتسلسلا على وجه ترتيب الذات البصرية المتتالية بعضها بعض فيرى انه
خط واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الآثار من الباصرة بان ترتسم
المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول
وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف
الاول عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح المصبوب
في البطن المقدم سواء للحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدم ذلك
البطن الحس المشترك خاصة وما في مؤخره الخيال خاصة يحفظ جميع صور المحسوسات
ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة
ثم ذهلنا عنها زمان الذهول ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها هي
التي شاهدناها قبل فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول
لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وفيه هذه الملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون محل انحفاظها بعض المبادي العالية عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه
بان الغائب الحافظ اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول
باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية

وكذا

وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع ما بحضرة الغير وسامعته وبطلان
ذلك لا يخفى على احد وقوله فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ
للصور قوة جسمانية امكان ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع ما بحضرة الغير وسامعته
بل اللازم منه هو امكان ان يدرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية غائبة
بالاتصال لها لقوة كما انه في الاجرام العالية وهذا غير ظاهر البطلان وفيه
بحث الذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد
احدهما دون الآخر كما في الماء فانه يقبل دون الحفظ والقوة الواحدة لا
يصدر عنها الا فعل واحد فيمتنع ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة
معا فالقابلة هي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه نظر لان
الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة سميتموها
بالخيال على ان القبول والادراك بحسب الانفعال دون الفعل فاجتماع
القبول والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
واما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها اخر التجويف

الاوسط من الدماغ تدرك المعاني وهي ما لا يدرك بالحواس الظاهرة كعداوة ا الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف
عليه والحافظة وهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ
ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في الوسط اي
التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف
من شانها تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور والمعاني مع
بعض وتفصيله منه وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته بضم بعضها
الى البعض او فصله عنه سميت متفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات
مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة
مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة ينعكس
الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلهذا تصرف
في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف
احكامها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى
شوقية فهي القوة التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها

عنها

عنها حملت اي تلك القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس الامر
او نافعة لحصول اللذة وتسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى
الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به اي
المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او غير ضار طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية
لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة
فهي التي تعد العضلات بقبضها للاوتار وتشنجها وارخائها على التحريك
ف وفي الان وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الافعال
الفكرية او الحدسية فلها باعتبار كيفيات الآثار قوة عاقلة تدرك
بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى تلك
القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى
الافعال الجزئية بالفكر والروية او الحدس على مقتضى اراء واعتقادات
تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية
والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون

في الادراك

حاصلة عن جميع المعقولات التي يكون بتعقلها بالاطباع فان النفس الخالية عن العلم
بالحضوري بنفسه وهي في هذه المرتبة العقل الهيولاني واكثر اطلاقهم على النفس
في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل لها
المعقولات البديهية بسبب حدوث الجزئيات والتنبه لما بينها من
المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وادركت
صورها في الاتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى البعض استعدت لان
يفيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة واستعدادا
قريبا لان تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او بالحدس وهي العقل
بالملكة قيل لم يحصل لها بعد ملكة الانتقال الى النظريات وغيرها اذ ليس
في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اي الكيفية
الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل
العدم كانه قد حصل النفس فيها وجود الانتقال اليها على قربه كما يسمى
العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جدا
والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل
صارت مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد

وانا

81

انها تحصل اذا حصلت النظريات مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة
تقوى بها على تلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات
انه لا اعتبار بملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية
فيه فاذا حصلت المعقولات وذهلت عنها ذات قدرة على الاستحضار
فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة
فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان
تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق المستفاد اكثرهم بالقياس الى
كل معقول بانفراده وشرطه في وجودها في هذه النشأة وقد يعتبر بالنسبة
الى جميع المعقولات معا والظاهر انها لا تحصل في دار القرار ومنهم من
جوز في هذه النشأة لنفوس كاملة لا تشغلهم شأن عن شأن فانهم مع كونهم في جلابيب
من ابدانهم قد تجردوا عن تلك المجردات التي تنتقش بمعقولاتها وليعلم
ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عن المستفاد عقلا مطلقا
لان المدرك المرات مرات كثيرة لا يصير ملكة ويتقدمه عليه في البقاء
لان المشاهدة تزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدته
فمنهم من نظر الى التأخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم

في البقاء فجعله مرتبة ثالثة وتسمى معقولا لانها عقلا مستفادا اذ كفى عن احاطة كتب
النفس ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس
في المرتبة الرابعة اذ نفس تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان
يكون حصول كل نظري بالحدس من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية ايهم ان
القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلق على مبدأ التعقل تطلق
على نفسها ايضا مجرد عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات
وضع ما ان تنقسم او لا تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع جوابه
فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كان
بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة
فلا يلزم ذلك لجواز كون كل مركب انما تركب من البسائط وان اراد ما لا جزء له بالفعل
فاللازم هو انقسامه بالقوة غير مناف للبساطة لان كل حال في احد جزئيها
غير حال في الجزء الاخر انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا وهو ممكن المصدود
ممنوع وان كانت مركبة وكل مركب انما تركب من البسائط ضرورة امتناع تركب
الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط ايضا ونقول ايضا
ان التعقل اي تعقل النفس المجردة ليس الا انه يحدث انه والاعراض
لها الكلال بضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك

لان

لان البدن بعد الاربعين اخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة ابتدأ
تعقل النفس مثلا تشرع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر سن
الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن
المنحرف بتركيبه على الكلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها
وقد يقال يجوز ان يضعف القوة العاقلة بضعف البدن وكان ما ترى من
ازديادها التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس بسبب التمرن والاعتياد
والادمان ايضا فان المهندسين على فعله الشيخ يقدرون على ما لا يقدر على
مثله الشبان الاقوياء وفي اواخر سن الشيخوخة يستولي الضعف على البدن
وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يفي التمرن والاعتياد اثرها فيعرض
به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الاصلح في زمان الكهولة
اوفق للقوة العاقلة من سائر الازمنة وبذلك يقوى القوة العاقلة
ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب
اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه ذهب الى قدمها لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية
ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها
مشتركة متحدة النوع على ما ذكرها في الماهية لشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم

ان يعرفوا النفس بحد لها وان سلم فانه لم لا يكون حدا للقدر المشترك بين
النفوس مع تخالفها بحقيقتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا يجوز ان
يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق النفس بسبب القوابل
العوارض المفارقة تنشأ لا بالفيض من المبدأ الفياض عليه الا للقوابل وذلك
التي ولاختلاف استعداداتها لان الماهية لا تلحق العوارض لذاتها والا لكان
العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان
موجودة لم يكن النفوس موجودة على التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع
الابدان ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته
يجوز اختلافها بسبب الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة
لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية القسم الثالث في الالهيات
اي مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان
ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون متعلقا بها ومن الامور العامة اولا
الواجب او ممكن الفن الاول في تقسيم الوجود قبل ارادة بها الامور
العامة لكونها امورا تنقسم المهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور
العامة الاشياء التي تنقسم من اقسام الوجود التي هي الواجب والجوهر والعرض
وقيل هي التي تشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي ما يشمله لجميع الموجودات
على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها وعلى كان
بهذا

في الالهيات

بهذا التعريف شاملا لجميع المفهومات كان الاحوال المختصة بكل واحد من الواجب
والجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله كليات شاملة لجميع الموجودات زاد بعضهم
قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين بغرض علمي وهو مرتب
على سبعة فصول الف في الكلي والجزئي لان الكلي ليس واحدا بالعدد
مشتركا بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه موصوفا
بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض معا ومنهم
من زعم ان امتناع التقابل انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية
دون الذات الواحدة النوعية او الجنسية وقال بان الطبيعة الكلية مثلا
موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة لتشخص
معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع العارض والمعروض
معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض
وحده ولا اشكال فيه ورد عليه بان كل موجود في الخارج فهو بحيث اذا نظر
اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل
للاشتراك فيه بعينه فلو كان الطبيعة الكلية موجودة في الخارج لكانت
مع قطع النظر عن عوارضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها

فلا يتصور كونها موجودة في الخارج مشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول في النفس
مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان في النفس لو وجد في اي شخص
من اشخاص الخارج لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني
لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان بعينه زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان
عينه وهكذا الى الكل النسبة الى سائر افراده وهذا انما يبتني على مذهب
من يقول ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء ولا من قال ان الحاصل
فيها صورها وشبهها المخالفة لها بالحقيقة فالكلي عنده هو الصورة المعلومة
بها والكلية فانما يعرض لشخص بتشخصاته الزائد على الطبيعة الكلية كالنوع والابيض
وغيرهما اقول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الكلي قد يتشخص
كالواجب تعالى فانه يتعين بطبيعته الكلية ولا يمكن تكثره في فرد وفيه نقل
الى كاتب عن بعض من الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان
كانت عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي لا مدخل في الخارج
ومن البين عند العقل ان الشخص العرضي الخارجي له وجود موقوف على وجود
المعروض فتشخصه كيف يكون في تشخصه الى العرض بل الحق ان المتشخص
هو المبدأ او الفاعل فان المتشخص ليس الا هذه الماهية وهذه الماهية ربما تكون
لذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون هذه الماهية بالغير فذلك الغير هو الذي

بعد

يكون هذه الماهية والمعنى المتشخص الا هذا الان كلي في النفس تصورها فهو
نوع من الشركة بين كثيرين ان ثبت لكل واحد منها انه هو والشخص من حيث هو
مانع من الشركة فالشخص زائد على الطبيعة الكلية اقول المناسب
ان يقال فالمتشخص زائد لا لكثيفه لتحقق التغاير ويمكن ان يتكلف ويقال المراد
بالمتشخص فيما سبق هو الشخص باعتبار انه يصدق الشخص بشخصه كما يطلق النوع
على الفرد باعتبار انه يصدق النوع لو ثبت ويكون في جميع المتشخص اعتبار
افراد الجزئي ف في الواحد والكثير اما الواحد فيتبين الا انه
من الجهة التي هي بها انه واحد المناسب ان يقال بالاقسام من حيث انه
الانقسام وهو قد لا يكون واحدا بالشخص ولا محالة يكون امورا متكثرة بالكلية
جهة وحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة عنها
محمولة عليها اولا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان
والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين
بالناطق او الانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان كانت جهة الوحدة محمولة
بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون
بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعة بالطبع لها كالكاتب والضاحك

المحمولين على أن الآن العارض لهما كثر وجه عنهما وكان حمله عليهما لذاتها

كنسبة النفس إلى البدن ونسبة الملك إلى المدينة فإن للنفس تعلقا خاصا

بالبدن بحسبه تمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الأبدان

وكذا للملك تعلق خاص بالمدينة بحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون

غيرها من المدائن فهذان التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير

الذي ليس مقوما ولا لازما فإنه شيء منهما بل هو عارض للنفس والملك وقد

يكون واحدا بالعدد أي بالشخص وهو قد يكون غير حقيقي أي قابلا للقسمة

وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة إلى أجزاء متشابهة في الحقيقة

كالماء الواحد وبالاتصال المقدارين بلا فصل بينهما عند حس [illegible]

كالخطين المحيطين بزاوية وفي الجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة

الآخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا

وهو الذي لا ينقسم أصلا كالنقطة والمفارق وأما الكثرة فهو الذي تقابل

الواحد من حيث أنه منقسم إلى الآحاد هداية فإن قيل لما

كان التقابل من عوارض أقسام الكثرة فلا يبعد أن يتصور المتعلم عند البحث

عن الكثرة فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته فلهذا أورد هداية

في بيان

في بيان حقيقة التقابل وأقسامه رفعا لذلك الاشتباه أقول الأقرب أن يقال وذكر

المص أن الكثرة تقابل الواحد لا يبعد أن يحصل للمتعلم حيرة في بيان مفهوم التقابل

وأقسامه فأورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل أي العرضان فإن

التقابل إنما يعتبر في الأعراض دون الجواهر وكأنه ذهب إلى أن بعضهم

قد اعتبروا التضاد في الصور النوعية أيضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان

أي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد أراد به الموضوع أو المحل [illegible] اختلاف القولين

في تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يلزم ما يتوهم من أخذ الموضوع في تعريف

المتقابلين بالعدم والملكة أن المراد هو الأول لجواز أن يكون ذلك [illegible]

إلى أن ذلك المتقابلين لا يعتبر أن الإضافة إليه من حيثية [illegible] قيل

هذا [illegible] قال المتضايفين كالأبوة والبنوة العارضتين لزيد من جهتين

و[illegible] فيه أن الأبوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لأن تعقل

أحدهما ليس بالقياس إلى الآخر وجب [illegible] مطلق الأبوة والبنوة

مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن

المقيد والاحتراز إنما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى [illegible] ذكروا

أقسامه أربعة [illegible] لو لا [illegible] وجوديين أولا وعلى الأول إما أن يكون [illegible]

كل منهما الى الآخر فهما المتضايفان والا فهما متضادان وعلى الثاني يكون
احدهما وجوديا والآخر عدميا فلا يخلو اما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما
العدم والملكة والا فهما السلب والايجاب والمرجوع الى تعقيبه اما ولا يتحرر ان
يكون ثمة تباين وفيه بحث لان العدم المطلق لا ينافي نفسه ولا العدم
المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا ينافي العدم المضاف لاجتماعهما
في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين
مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى والصحيح ان لا يكون بين المفهومين
اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام
بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شيء كعدم الحلول
هكذا شأنه ان يكون احول وعدم قابلية البصر واما انهما فبين وجود الملزوم
لملزوم ونقيض لازمه اللازم عن ذلك المنع كوجود الحركة للجسم مع عدمها
السكونية اللازمة لها عنه وليس داخلا في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب
اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي عدما للوجودي واما الضدان المشهوران
الوجودان المتنافيان لوجه كضدان بين الوجوديان والمراد بالوجودي
هنا ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه فهو اعم من الموجود غير المتضايفين
كالسواد والبياض وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف

وليسميان بالحقيقيين وثانيهما المتخالفان وهما موجودان بل وجوديان بعض
كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم
والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا اي عدم ذلك الوجودي
لكن لا مطلقا بل بعينه فيهما موضوع قابل لذلك الوجود من الوجودي
والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه في وقت اتصافه
بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم اللحية
عمن من شأنه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال له
كوسج وان اعتبر قبوله له اعم من ذلك فان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية
عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنس القريب كالعمى للعقرب
او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي
هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان ورابعها
المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك نوع من التقابل
في الوجود والمعنى لانهما امران عقليان واردان على النسبة التي هي عقلية
ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا هكذا قال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين
بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق والكذب كالفرسية واللافرسية واللاتركيب

كتابخانهٔ آستان قدس

كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق الخبر المعنى على موضوع واحد
في زمان واحد محال وقال ايضا ان من التقابل تقابل السلب والايجاب ومعنى الايجاب
وجود اي معنى كان سواء كان وجوده باعتباره في نفسه او وجوده لغيره ومعنى
السلب لا وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده لغيره
فصل في المتقدم والمتأخر المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم
بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الا هو
بخلاف الثاني يعني المتأخر الا وهو موجود معه او قبله كالشيء الواحد للعلة المعدة وقد
يمكن ان يوجد وليس الاول اي المتأخر بموجود قيل ينبغي ان يراد في تفسيره
قيد كونه غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر
لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة
اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود يغني عنه وان اراد
كونه غير مؤثر في الجملة فمضر لان العلة الغير المستقلة متقدم بالطبع على
المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد
على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم علي على الحسن عليهما الصلوة
والسلام والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كترتب
الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب وكترتب الاجناس والانواع الا فيه

على سبيل التصاعد والتنازل كذا والخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية المستقلة اي التي تؤثر
اي المستجمع لشرائط التأثير وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات انه العلة الفاعلية مطلقا
سواء كانت مستقلة بالتأثير اولا واعلم ان المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع
مشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه
على المحتاج وربما يطلق المعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص التقدم بالعلية
باسم التقدم بالذات والشيخ استعملهما في الطبيعيات من الشفاء كذلك كتقدم
حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحرك اليد
فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في اقسام المتقدم الخمسة استقرائي وفيه بحث لان المتقدم
ان احتاج اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع
وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان
وان امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر
فيقابل المتقدم فيتعدد اقسامه بحسب تعدد اقسام المتقدم فصل
في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره والمحدث
ما يكون بخلافه والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات
هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لزمانه

ابتداء انه كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت
صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم
بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث الزماني
والمباين لمباينه وكل حادث بالحدوث الزماني فهو مسبوق بمادة اي يكون
موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولى ان كان صورة او متعلقا ان كان نفسا
ونمرة والثاني مما [illegible] مفهومه والاول كما لان امكان وجوده بين تماما وجوده
والا لما كان قبله ممكنا بل ممتنعا لذاته لا امتناع كون المعدوم واجبا لذاته ثم
صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الممكن من الامتناع الذاتي الى
الامكان الذاتي هف وذلك الامكان امر وجودي اي موجود اذ لا فرق
بين قولنا امكانه منفي وبين قولنا لا امكان له فلو لم يكن الامكان عدميا لم يكن
الممكن ممكنا هف فيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم ايضا فلو كانا
عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه
لا او لا امتناع له وعدمه ولا عدم له والحق ان في قولنا امكانه لا اعتبار انه
متصف بصفة عدمية هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة
الموصوفة عنه ولا فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين ثبوت الصفة له
بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها

وقبل

وقد بين معنى قولنا امكانه لا موجود لان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما يقتضي
موصوفها والموصوف ههنا هو الحادث معدوم فيكون الامكان الحادث قبل وجوده
معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى
الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس
كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث
لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون بعيد اقول فيه بحث لان
قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان لان
العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا
هو المفيد في هذا المقام لا المعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون
قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له
اي الامكان اضافية بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون
قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وموضوعه ولا امرا مستقلا عنه
بمعنى لعدم تعلق الامكان الى الامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو المادة ونوقش
بان الامكان الذي هو استعداد الفاعل عليه يكون قائما بنفسه لان الاستعداد
وعدمه يتعلقان بالامكان وعدمه في هذا الاستعداد لانه ممكن بل واجب مقدور لانه
ممتنع وممكن كيف لا لانا نعلم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بمعنى

الله لكن لم لا يجوز ان يكتسب الامكان الكثرة فانه انما يلزم تعلق الكثرة وراء
تعلق الحلول او التدبير والتصرف ولو كان تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون
الحادث جوهرا غير جسماني لا في جوهر اذ كما انه لم يلزم وليس امتناع
ذلك اعراضا فانما يجب غير جسماني فان علوم العقول والنفوس بل
كيفياتها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول
والنفوس وليست اجساما ولكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم
وغيره اولى لما ... على هذه الفائدة ... ان العقول
جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية
لان كل حادث لابد له من مادة ف في القوة والفعل القوة هي التي
الذي هو مبدأ التغير في اخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا
او غيره من حيث هو اخر هذا التنبيه على ان الاخر المتغير لا يجب ان يكون
مغايرا له بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه
في الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتباري فانما اعتبرها الامراض
النفسانية ولكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار
واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما
متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع ...

وهذا المعنى

وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة في عنوان
الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه ولكن لما لم يقدر ... تسميته في العادة
المحسوسة من الاثار والافعال كالاختصاص بحيز وكيفية وحركة وسكون فهي صادرة
عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة
موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا
لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية
انا اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور ...
فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائما ولا اكثريا كما يفهم من
كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا
تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه
من ان تأدي السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او قليلا
فالسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا
وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين
الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فالاول صادر عن
قوة موجودة فيه وهو المطلوب ف في العلة والمعلول العلة ما يحتاج اليه وجود

في نفسه ثم يصير سببا لوجود غيره فظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة
الفاعلية ولذلك عرفها بعضهم بانها التي يكون منها وجود المعلول وعلى هذا التوجيه
ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة ومع هذا لا ينطبق
على العلة الغائية وعدم المانع وخروج عدم المانع كما يقال [illegible] وجود فرضنا
له قوام بكل السقف فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه
عن وجوده فانه يمكن ان يترك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما
لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر
العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف [illegible] ان مدخلية الشيء في وجود شيء
اما ان يكون بسبب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب
ان يكون موجودا واما بسبب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما
بسبب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطارئ وجوده
فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر
في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية
فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل
كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون جزءا من المعلول و
بر

يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز وليس المراد بالعلة المادية
والصورية ما يختص بجزء الاجسام من المادة والصورة المذكورتين بل يعمهما وغيرهما من الجواهر
والاعراض التي توجد بها الماهية بالفعل وما بالقوة وانما [illegible] للماهية داخلتين
في قوامها كما انهما علتان للوجود والبقاء لتوقفه عليهما فتخصيصهما باسم علة الماهية
لتميزهما عن الباقيين الاخيرتين لا لاختصاصهما بعلة الوجود واما الفاعلية فهي
التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي لاجلها وجود
المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما تكون علة بحسب وجودها الذهني واما
بحسب وجودها الخارجي فهي معلولة لمعلولها لترتبها عليه وتأخرها عنه في الوجود
فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجوديها الذهني
والخارجي وهاتان العلتان تخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون
الماهية ولا يخفى ان المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع وفيه ان المقصود
هو العلة التي بلا واسطة والمعد من قسم العلة المادية بمعنى القابل
والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى القابل
والفاعل المذكورين اولا والاحتياج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه
وفيه بحث لانه لا يتم في المقسم الى العلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول

الیها لا بسیطة انها موثرة فی موثریة الفاعل ثم العلة الفاعلیة متی کانت
بسیطة ای کانت واحدة فی ذاته ولم یکن له صفة ولم یکن فعلها منه واحدا بل
یستحیل ان یصدر عنها اکثر من الواحد لان ما یصدر عنه اثران فهو مرکب لان
کون الشیء بحیث یصدر عنه هذا الاثر غیر کونه بحیث یصدر عنه ذاک الاثر
لامکان ان یعقل کل واحد منهما دون الآخر فمجموع هذین المفهومین اما احدهما
او کلاهما جزءان فی ذات المصدر لزم الترکیب فی ذاته وان کانا خارجین عن ذات المصدر
کان الذات مصدرا لهما ای للمفهومین او لو کانا متقدمین من اما ... لم
یکن هو وحده مصدرا للاثرین والمقدر خلافه فکونه مصدرا لهذا المفهوم
غیر کونه مصدرا لذلک المفهوم وینتقل الکلام الیها فیتسلسل لا محالة الی ان یوجب
الترکیب والکثرة فی الذات لامتناع التسلسل وقد یقرر الدلیل بوجه لا یستلزم
ان کان یحتمل مفهومی مصدریة هذا ومصدریة ذلک نفس الواحد الحقیقی بوجه من
الوجوه بسیطا لانهما مفهومان متغایران وان دخلا فیه او دخل احدهما وکان الآخر عینه
لزم الترکیب فقط وان خرجا او خرج احدهما وکان الآخر عینه لزم التسلسل
فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم الترکیب والتسلسل معا ولا ... فی ...
والحق محکم ... ههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذکره لزم ان لا یصدر من الواحد
الحقیقی

الحقیقی شیء اذ لو صدر عنه شیء کانت مصدریته لذلک الشیء امرا مغایرا له لکونه
نسبة بینه وبین غیره فهو اما داخل فیه فیلزم ترکیبه او خارج عنه معلول له فاما
وینتقل الکلام الی مصدریتها ولتسلسل لکان الصادر ههنا شیئین احدهما
ذلک الشیء الصادر عن الواحد والثانی مصدریته لذلک الشیء لا شیئا واحدا
وهو مناف لما ادعیتم من اتحاد المعلول عنه اتحاد العلة وثانیا فلان
المصدریة امر اعتباری فیستغنی عن المصدر وفیه تامل لانه ان یجب للعلة خصوصیة
مع المعلول لا یکون لها تلک الخصوصیة مع غیره اذ لو لاها لم یکن اقتضاؤها
لهذا المعلول اولی من اقتضائها لما عداه فلا یتصور صدوره عنها فاذا
لم یکن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة فیها ولا خارجة عنها
بل کانت ذاتها بسیطة لا تکثر فیها بوجه من الوجوه فلا شک ان تلک الخصوصیة
انما تکون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول کانت للعلة بحسب ذاتها
خصوصیة معه لیست مع غیره اصلا فلا یمکن ان یکون لها معلول آخر والا لزم
ان یکون لها خصوصیة بحسب ذاتها مع الثانی فلا یکون لها مع شیء من المعلولین
خصوصیة لیست لها مع غیره فلا یکون بینه وبین شیء منهما ... لجواز ان یکون
لذات العلة من جمیع الجهات خصوصیة مع امور متعددة لا تکون تلک الخصوصیة

لها مع غيره تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور بسرها لا بعضها دون بعض
ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة التي عند تحقق
جملة الامور المعتبرة في تحققه فيثبت بهذا التفسير مع قيد المبدأ الاول
علة تامة بهذا المعنى الى معلوله الاول والثاني وله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه
انه جملة الامور وتفسير كل مع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
وفيه نظر اذ الابد عنها من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وفيه كون
ان علته الاحتياج الى العلة هي الامكان فانه ما لم يعتبر معه امكان الا
لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب المعلول فانا اذا حصرنا شيئا ممكنا
ثم نطلب له علة ولكنه مع ذلك لا بعينه امكانه مع القابل مرة اخرى
ورد هذا بان كلا من الجزء الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول جزء
من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه
صفة للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزم فيه محذور والحق انه لو كان الامكان
من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر في تاثيره والعلم ان
المعلول اذا كان مركبا فجميع الاجزاء التي هي عينه يكون جزءا من علته
التامة وتركيبه لا يكون منضما الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة

قبلها

قبلها بحسب المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو ممتنع والا لما وجد او ممكن الوجود فيستفرض وجوده معها ان وجه
معها من ان افرضنا فيجتمع فيه ان الوجود ان ترجح بجهة من القوة الى الفعل
او الترجيح ايضا من العلة التامة مشترك بين الامرين بل يكون جملة
الامور المعتبرة في وجوده فحمله وقد فرضنا جملة هذا خلف فثبت ان
المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا لذاته
لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم والا لم يكن
للممكن بالذات الا هذا هو لا بد لازالة ما يسبق الى اوهام العوام
من ان تاثير العلة في الشيء في وجوده كون الشيء موجودا لا يحتاج في تاثير
العلة المقتضية فيه لان الشيء اذا كان موجودا ثم يوجد فلا ان يتوقف
العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين
جميعا لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع
الوجود والعدم وهو محال فاذن يفيد وجوده حالة وجوده المطلق فيلزم
تحصيل الحاصل فيكون الشيء موجودا لا ان في كونه معلولا قال بعضهم من الاوهام
المعينة ان المعلول بعد وجوده بعلته لا يحتاج في بقائه اليها وهي لا يلزم

من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى وجوده بعد فناء العلة ولذلك
تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضره
وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما شاهدوه من بقاء البناء بعد زوال
وجود البناء في المقام اورد بعض الاساتذة انه لا ازالة لهذا الوهم اذ لو بقي المعلول
بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت
بالحجة من ان العلة مؤثرة فيه حالة وجوده ثم فيه انه يمكن ان يقال ان الثابت
ههنا بالحجة ان العلة مؤثرة في المعلول في ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة
وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزول
هذه الشبهة بهذا الوجه الذي ذكره والذي يزيلها ما ذكره من ان علة افتقار الممكن
الى المؤثر هو الامكان [illegible] في الجوهر والعرض [illegible] الموجود فاما ان يكون
مختصا بشيء [illegible] فيه او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى
[illegible] فيه حالا والاخر فيه محلا فقد مر الكلام فيه فنذكر [illegible] ان يكون
لا بحاجة الى [illegible] من الوجوه والا لا [illegible] ذلك [illegible] الفرد
فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس
فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا [illegible] المناسب ان في الافتقار اما ان يكون من الطرفين

وهي الهيولى

وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع لكن
لان [illegible] الى المحل [illegible] فاذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا
وجدت في الاعيان اي [illegible] الوجود الخارجي كانت لا في موضوع [illegible] ان هذا
المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها [illegible] منه ذات الواجب الوجود
اذ ليس له وراء الوجود ماهية [illegible] فيه الصور العقلية للجواهر فانها وان كانت
حاصلة في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج
لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب [illegible] ان الحاصل في الذهن هو ماهيات
الاشياء المطابقة للامور الخارجية في تمام الحقيقة والاختلاف انما هو في الوجود
وما يتبعه من الاحوال والاثار فان [illegible] ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء
[illegible] الى [illegible] لها في الماهية المناسب [illegible] مخصوصة [illegible]
بعض تلك الصور [illegible] بعض [illegible] دون بعض [illegible] ان تلك الصور
عنده اعراضا [illegible] موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس [illegible] الاعراض القائمة
بها واما العرض فهو الموجود في موضوع فالصور العقلية للجوهر تكون جوهرا وعرضا
معا على الاول من المذهبين وفيه [illegible] صاحب حكمة العين والاولى ان
يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا

فهو الهيولى فهذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب
بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة
الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان
لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك
فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية
والفلكية والا فهو العقل وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان العقل
تعلق بالجسم لكن على سبيل التاثير فقط والنفس بعد تجردها تكون مدبرة وقد تكون
مؤثرة كما في اصابة العين والجوهر ليس جنسا لهذه الخمسة اذ لو كان
جنسا لكان كل واحد من الخمسة مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة
منهما لانها تعقل المعاني البسيطة فلو كانت مركبة والا لزم انقسامها
الى المعاني البسيطة فيضعف فيه النظر اولا يلزم من تركب النفس تركب الذهن
تركيبها ... واقسام العرض تسعة الكم والكيف والاين والمتى
والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل القسمة لذاته
والكيف ... لذاته فهو التعريف ... وهو الكم
والا ... يقبل القسمة لذاته ليخرج العرض فيه اجزاء واما قوله
لذاته ليخرج العرض مثل محل الكم ... فيه ... وتقسيمه الى متصل ومنفصل

وهو لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ان يكون نسبته الى
الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد
الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها
بداية للجزء الاخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين دون الاخر بل نسبتها
نسبته الى الجزء الاخر من نسبتها اليها على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي
السطح والسطح الى جزئي الجسم والآن الى جزئي الزمان وهذه الحدود المشتركة
يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث
اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به شيئا واذا فصل منه لم ينقص شيئا
ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر من المقدار المقسوم فيكون انقسامه
الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وكذا
والنقطة ليست جزءا من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى
السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك
فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة لم يكن ههنا جزء مشترك بين الستة
والاربعة واحدها خارج عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة وهما
الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط ذكره ... المنفصل

ينحصر فيه فهذا المنقسم باعتبار الوضع والى متصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة
حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والجسم التعليمي
والى متصل غير قار الذات وهو الزمان قبل ان وجد شيء من اجزاء
الزمان لزم انفصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم انفصال المعدوم
بالمعدوم وكلاهما محال بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها
ببعض في الخيال كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه هناك وان كان ب
ان ذلك الامر المتوهم الممتد في الخيال بحيث اذا اخذ العقل وجوده
في الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار واما

الكيف فهو هيئة قارة لا تقتضي لذاتها قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج
البواقي من حيث النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد
قيد بعدم اقتضائها اللاقسمة احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات محسوسة
بالحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات
وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات والى كيفية نفسانية
اي مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان
دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره و

الكيف

الكيفيات المحسوسة

الكيفيات النفسانية

بعضهم

بعضهم المختصة بذوات الانفس مثلا وهي حالات ان لم يكن راسخة كالكتابة
في ابتداء تعلمها وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم ونحو
ذلك والى كيفيات استعدادية اي التي هي من جنس الاستعداد فانها بغيره
باستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال
كاللين وتسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد
نحو الفعل كالمصارعة وليس بشيء اذ المصارعة انما تتم بثلثة امور العلم بتلك
الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث
يعسر عطفها ونقلها وهو من الكيفية من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم
يثبت قسم ثالث فان قيل لما عنيتم في كل واحد من الاستعدادين القوي للانفعال ولم
يثبت واللاانفعال [illegible] والترجيح فيهما بحسب القبول اذ النسبة اليهما
على السواء فيكون قسمة قلنا معنى كون الشيء قابلا للاثر انه بحيث يمكن ان يقع
ان يكون فيه ذلك الاثر وهذا امر اعتباري يتصف به ذلك الشيء ثم انه قد يوجد
فيه امور يتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى الطرفين قربا وبعدا فتلك
الامور هي المسماة بالاستعدادات لا نفس القبول من حيث الاثر الذي
ومراتبه المقتضية لقرب القبول وبعده من باب الاستعداد فيكون [illegible]

الكيفيات الاستعدادية

المستلزمة للحرجان معتبرة في الاستعداد واعلم ان الكرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة وبنى على ذهب اليه المصنف لما ذكره الامام من ان
الصلب اللين هو الذي يغمز فهناك امور ثلثة الاول الحركة الى جهة الحسم في سطحه
الثاني تشكل التقعير المقارن لحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا
لقبول ذينك الامرين وليس الاولان لين لانهما محسوسان بالبصر واللين
ليس كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية فكذلك الجسم الصلب
فيه امور ثلثة الاول عدم الانغمار وهو عدمي الثاني الشكل الباقي على
حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث المقاومة المحسوسة
باللمس وليس الثالث صلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة
ولا صلابة له وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها الرابع الاستعداد
الشديد نحو اللاانفعال فهو اسم الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية
والكيفيات مختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالمثلثية والمربعية للسطح
والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في المكان واما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان اوالان
واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة فمنه بعضهم
بانه صفة بسبب النسبة وانه اقال في مثل كون الابوة والبنوة اضافتين ان قوله

الاين والمتى

حيو

عـ٧

حيوان من النطفة حيوان اخر من نوعه نسبة منهما بواسطتها نعرض لاحدهما نسبة
وهي الابوة وللاخر اخرى وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة
المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى
ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبة
بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه وكيف المؤنة واما الملك
فهي له كونه ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به او بكله او ببعضه سواء كان
امرا خلقيا كالاهاب اولا والمنتقل بنقله خرج به الاين فانه وان كان هيئة
حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به لكن المكان لا ينتقل بانتقال
المتمكن الان اي الهيئة الحاصلة له بسبب كونه متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو
هيئة حاصلة للشيء وقيل ينبغي ان يقول للجسم لئلا ينتقض التعريف بالعكس
الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة في العكس للاجزاء ونسبتها بعضها الى بعض
عن نسبتها الى الامور الخارجة عن المعتبر الجميع من حيث هو مع المحدود المحيط به
حاصلة ان ذكره وايضا ان اريد بالجسم الطبيعي كخرج الوضع الثابت للجسم
التعليمي بسبب المقادير عن الموقف وان اريد بالجسم مطلقا فيه حل الجسم
العارض للتعليمي وخرج الوضع الثابت لما في المقادير لسبب نسبة اجزاء

لنعر

اما الوضع

بعضها الى بعض بسبب نسبتها الى الامور المذكورة كالقعود والقيام ونحو ذلك وعلى
هذا الحال التي تحصل بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء
بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع والانفعال هو حالة تحصل للشيء بسبب
تاثره عن غيره الخ ان الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر لا هيئة اخرى
تعرض للشيء بسبب التاثير والتاثر كالمتسخن ما دام يتسخن فيه اشارة
الى ان الانفعال امر عرضي وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل وان ينفعل
لدلالتهما على التجدد والتقضي والاشارة المستمرة المترتبة عليهما في شرحهما وفي
الكشف الفن الثالث في العلم بالصانع وصفاته ونشهد بغيره
نقول ف في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث
هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود موجود
واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات حينئذ تكون جملة مركبة من آحاد
كل واحد منها ممكن لذاته فتكون ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة
والمحتاج الى الممكن اولى ان يكون ممكنا فتحتاج اي الجملة الى علة موجودة خارجة
اي خارجة عن الجملة والعلم به بديهي اي ضروري فطري القياس والتقريب في
انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزءها اذ علة الجملة علة لكل من اجزائها وذلك
لان

لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم يكن علة الجميع علة لكل واحد من الاجزاء لكان
بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون ذلك الاول علة للجميع بل لبعضه فقط وفيه يلزم ان يكون الجزء
الذي هو علة للجميع علة لنفسه وهو باطل لانه لا يلزم مما ذكر ان الجملة احتياجها الى علة
جزء التحقق بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجودة لاحاد الجملة مجموعها
علة موجدة للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثاني
علة للاول والثالث للثاني وهكذا فيكون علة الجملة جزءها وهو مجموع الاجزاء
التي كل منها معروض للعلية والمعلولية بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض وفي
شرح المواقف الكلام في العلة الموجدة المستقلة بالتاثير والايجاد وقد كان
مبني المعلول الاخير علة موجدة مستقلة ما بين مستقلة بالتاثير فيها بحقيقة
لكان علة لنفسه قطعا وفيه بحث في توجيه هذا الكلام فيحتاج الى ... ولها الى علة
خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل في العلل الاول
الى العلة بعد حصول الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غير ناهض لعدم الموجودات
عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو
محال فتعين تحقق وجود واجب ف في ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته
الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم العقلي ثلث اذ الموجود بالغير اي الذي يوجده
غيره فهذا الموجود له ذات ووجود مغاير لذاته وموجد مغاير لهما اذ النظر الى ذاته

في توحيد الوجود

وقطع النظر عن موجده امكن ان يعقل الاثر انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن
ايضا تصور انفكاكه عنه فانه تصور ذاته مع تصور عدمه كما هو ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة
كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود غيره اي الذي تقتضي ذاته وجوده
اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له وجود في حد
نفسه بذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه نظرا الى ذاته لكن يمكن تصور الانفكاك
فالمتصور مع ما تصوره ممكن وهذه حال الواجب الوجود تعالى على مذهب جمهور المتكلمين
واعلاها الموجود بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود
ليس له وجود مغاير لذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك
وتصوره كلاهما محالان وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت
مزيد توضيح لهذه الاقسام فاستوضح ذلك بما نورده من هذا المثال وهو ان مراتب
المضيء ثلث [illegible] الادنى المضيء بالغير اي الذي استفاد الضياء
من غيره كوجه الارض الذي استضاء بمقابلة الشمس فهنا مضيء وضوء
مغاير له [illegible] والثاني المضيء بالذات بضوء هو غيره اي الذي
يقتضي ذاته ضوءه اقتضاء يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرضنا اقتضاء ذاته الضوء
فهذا المضيء له ضوء مغاير لذاته والثالثة المضيء بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس
فانه مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته وهذا اعلى واقوى ما يتصور في كون الشيء مضيئا

فان

في توحيد الوجود

فان قلت كيف يوصف الضوء بانه مضيء مع ان معنى المضيء كما يتبادر الى الافهام
ما قام به الضوء قلت ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة وقد وضع له لفظ المضيء
في اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد به انه قام به ضوء
اخر مغاير لذلك الضوء بل اردنا به انه كان حاصلا له كما حاصل للمضيء
بغيره والمضيء [illegible] هو غيره المعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو
حاصل للضوء في نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد على ذاته بل الظهور في الضوء
اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على
قابلية لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته كان عارضا لها فيلزم الامتناع
عن [illegible] المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى وفيه بحث اذ التركيب
الممتنع في الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب
للامكان واما التركيب الذهني للواجب فلا يلزم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار
في الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن
هو ما يحتاج في وجوده الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود
فهو مفتقر الى الغير اي المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علة فلابد
له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود
لان علة الوجود للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ

كون الشيء موجودا امتنع ان يلحظ كونه مبدءا للوجود وسيفيد انه يمكن الشيء موجودا قبل
نفسه وان كان بغير تلك المهية لزم ان يكون الواجب انه لمحتاج الى الغير
في الوجود وهذا ترجيح ذلك المحققون الوجود مع كونه عين الواجب قد يحمل
على سائر الموجودات وظاهر فيها فلا يكون عينه شيء من الاشياء وهو حقيقتها
وجميعها وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية
ق: ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون حقيقة
الشيء عين حقيقته مع ان الحق ان مدلول الموصوف والصفة لابد بمغايرته اصلا
فما معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته قلت معناه ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب
على ذات وصفة معا فانهم قالوا مثلا ان كون الواجب عالما بالعلم والقدرة
ان ذاتك ليست كافية في انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج في ذلك الى صفة
العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء
وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه لعين ذاته
فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها
لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا
يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة ومتغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه
الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات وحدها
اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لانه محتاج اليها

الذات

الذات والعلة ما لم يجب وجودها لم يحصل وجودها فاستحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب
هو الوجوب لذات ضرورة فيكون وجوب الوجود لذاته قبل نفسه وهو محال واما الثاني
فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تتعين
لا يوجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال ق
في توحيد الوجود
في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في
وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة
او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب
الوجود مشتركا خارجا عن حقيقتهما وانه محال وقد تبين ان وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود انه يلزم من نفس تلك الحقيقة شيئان احدهما صفة وجوب
الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجودين واجبي الوجود
في وجوب وجود الا ان يلزم من نفس كل منهما انه صفة الوجوب فلا منافاة
بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد
منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره الذي هو جزؤه
فيكون ممكنا لذاته فيه بحث لان غاية ما ثبت ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب
الخارجي لا الذهني فلم لا يجوز ان يكون ما به الاشتراك امرا عقليا لا تحقق له

حتى تلزم التركيب واجيب بان ذلك توجيه التركيب البعض عارضا وهو خلاف ثبت
البرهان واقول انما يمكن توجيه الكلام المنقول لو لا يتوجه عليه ذلك ان ثبت لو لم يكن
له الكثرات لم الحقيقة فهو اما جزء او عارضا وعلى التقدير من يلزم ان يكون
كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثاني فمن الحقيقة
والتعين وفيه بحث لان التعين نفس حقيقة واجب الوجود وتحقق في اثبات
توحيده من التعين اذ الكل نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا
في الشخص فقط واقول فيه نظر لان المنفي عن هذا البرهان هو مسألة ان
واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت لاحتمال ان يكون
هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود وتعين كل منها عينه فلا يتم ذلك
اثباته البرهان على التوحيد ق زيادة الواجب لذاته واجب من جميع جهاته
اي ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون
واجبا من جميع جهاته واما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم
يكن كافية لكان شيء من صفاته من غيره فيكون حضور ذلك الغير اي وجوده علة
في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اي عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط وجود ذلك الغير وغيبته كما لها اي الصفة وجود
لانها اما ان تجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الاول يجب مع وجود

الصفة لم

الصفة لم يكن وجودها اي الصفة من حضور غيره لحصوله من ذات الواجب من حيث
هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها بغيبته لحصوله
من ذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبته الغير فههنا كيف اذ لا يلزم
من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر واذا لم يكن وجودها اي ذات الواجب
بلا شرط الم يكن الواجب واجبا له انه يتوقف من امعقول بالتسب لجريان
الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية في حصولها لتوقفها على
مغايرة للذات ضرورة وقيل الاولى في الاستدلال ان يقال ما هو ممكن للواجب
من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى
فظ واما الصغرى فلانها لو لم تصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات
بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان
ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير
موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب او لا فيكون ذلك
الموجب لكن يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يتسلسل الموجبات الى
غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض كما مر
ان الذات لو لم يوجب الصفات بل كان لزم احد الامور الممتنعة من تعدد
الواجب او التسلسل او خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات

وكصدق المشتق واول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود فيه بما سواه
كان صفة للواجب اذ لا فرق في ذلك بين الواجب لذاته وبين غيره من الممكنات
في وجوده اي نفس الوجود المطلق طبيعة نوعية للوجود وهو عين الواجب ووجودات
الممكنات هي حصص منه وعلى ما قررنا فلا يرد الاشكال لانه لو كان حصة من الممكنات
في وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد
عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد وجب ان يكون
وجود الممكنات ايضا مجردا وهو غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف
وهو ممتنع لانا نعقل الممكن مع الشك في وجوده كما صرح المصنف ان هذا
هذا التقييد اذ الكلام في الوجود المطلق الثابت للذهن ايضا وكذا صرح فلو كان هو
وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة و
صرح المصنف ايضا لانا نعقل الممكن ونعقل وجوده فلو كان وجوده
نفس حقيقته او جزءها لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة
ايضا لانا نعقل الممكن مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته
لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا لها
لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا الكلام انما يتم اذا ثبت

الماهية

الماهية معقولة لكنه وان وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا
هف وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة محتاجا
الى علة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية
فيما له من الصفات هف هذا هو الكلام الكلي المتكلمين الدائرة بين السن القوم
في هذا المقام قال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه لم
ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم
يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم
مغاير للوجود في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود
وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن
الا المحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء
من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت
بالبرهان ان الواجب تعالى موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود
بذاته لا بامر مغاير له لانه ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما
بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود القائم
كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد وحصص

في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام فالقائم بذاته منزه عن كونه
عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي الحقيقي المعرى عن التقييد
بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس
معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته
وتلك النسبة مما وجود مختلفة وذلك شيء يتعذر الاطلاع على ماهيتها فالموجود
كلي والكون الوجود جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء ولذا نسمعه يقول
ان هذا مذهب الالهيين والاولين من الحكماء والمحققين قال ثم ان
الواجب له انه عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان ان
الى حد ما فيعقله لها وكل مجرد عن المادة مدرك لما يستقر في العقل
التي لهذا الفصل فهو عالم بذاته كيف لا يتحقق التجرد عن المادة
القائم بذاته لان الامور العقلية مجردة مع انها ليست عالمة لان ذاته حاصله
عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول
حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك فالمدرك اما جزئي او كلي
والاول اما ان يكون محسوسا بحسب الحواس الظاهرة او غير محسوس بها
والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس

اولا

اولا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم والثاني غير الكلي المادي فا
ان لا يكون جزئيا ما اي كليا او يكون جزئيا غير مادي ذاتا كان فادراكه
التعقل فالباري تعالى عالم بذاته هداية ثم لما يلوح بها ما يتوهم
منها ان علم الشيء بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا تكون الا بين شيئين
متغايرين والتعقل شيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول
بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة عند المدرك سواء كانت مغايرة
له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة فههنا
وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغاير بالذات للمدرك عنده ولا يلزم كذب
الاخص كذب الاعم ولان يكون وجه من الشيء بنفسه ذاته بذاته والا لكان
له اي يكون من النفس نفسان احدهما عاقل والاخر معقول اي نفسا لكم
وقد يمكن كما تعقل له علم الشيء بنفسه يستلزم لاجتماع صورتين متماثلين
وهو محال والجواب ان العلم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وفيه بحث ايضا اذ
احدى الصورتين موجودة بوجود اصلي والاخرى بوجود ظلي وبذلك يمتازان
فلا يستلزم له والمحال الممتنع هو ان يكون متماثلين في محل واحد لا ان يكون احدهما
في الآخر فقد ان الواجب له انه عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة

ولو جعلناها اذ كان يثبت به انه يجب ان يكون عالماً بالكليات اما الصغرى فقد
مر ذكرها لا فائدة فيما ذكره لانها مكررة بلا سبب واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن
ان يعقل وهذا امر بديهي لا خفاء فيه فان ذاته منزهة عن العلائق المادية المانعة
عن التعقل فهيئته لا يمتنع ان يجعل بعض مباحثي اقصد معقوله فان لم
يعقل كان ذلك من جهة العاقل ومع هذا يمكن ان يعقل وحده يمكن ان
يعقل مع كل واحد من المعقولات لانه يمكن ان يقارنه في المجرد سائر
المعقولات في النفس فان الادراك التعقل بحضور صورة المعقولات في العقل
مجردة عن المادة ولو جعلناها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات لذاته اي بالنظر الى ماهيته سواء كانت في الخارج او في
العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في العقل فان
صحة المقارنة المطلقة اي [illegible] او استقصائه على المقارنة المطلقة المنفردة
على المقارنة في العقل لكونها اعم من المقارنة في العقل فصحة المقارنة
المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها والا يلزم الدور
ولا يتصور مقارنة المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يكون هي
فيه لحصول الكل في المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنا

بعض

للعقل بكونه فيه او حلوله فيها ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة في هذه الثلاثة واذا
امتنع اثنان منها تعين الثالث فمقارنة المعقولات في الخارج للمجرد القائم
بذاته بحلولها فيه هي التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يعقل
جميع المعقولات [illegible] اما اولاً فلان تقدم المقارنة المطلقة
على المقارنة [illegible] انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة داخلة فيها وهو ممنوع واما
ثانياً فلان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا
الخاص فيجوز ان يصح له ان المجرد المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط لان ذات
المجرد حيث لا يقبل الا هذه المقارنة [illegible] غير المقارنة العقلية فاذا
وجد المجرد في الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني
ولو صح ان ماهية المجرد [illegible] يتحد في الذهن وفي الخارج الا ان وجودهما
[illegible] فيجوز ان يكون الوجود الذهني شرطاً للمقارنة والوجود الخارجي [illegible]
لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجوداً في الخارج
فالقائم به انه ولو [illegible] فلان ما ذكر لا يمنع صحة توقف المقارنة المطلقة على
المقارنة العقلية بل يجب على [illegible] تعين صحة المقارنة المطلقة في ضمن [illegible] القسم
الثالث فيلزم احد الامرين اما [illegible] وذلك الذهني او بطلان هذه المقارنة

لكن بما يمكن لوجب الوجود هكذا ان العام كيف وجوده له ولا لكان لمعلوله مفرده
بعد المذهب ان كعن كثير من القدسين مثال هي بعد عن الاده ولكن ان
يكون له لمثبت بالقوة ثم لتعلم تتمة المقدمتين ان ما ذكره هاهنا لتحصيل المط
ادق هاهنا ولكن ما يمكن للمجرد بالامكان العام كيف وجوده له اذ لو تعلق بالكون
لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض فيكون
مادياً هف فان قيل لو كان البارى تعالى عالما بشي ذا الجسم فيه صورة
لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لا افتقار لها الى تقوم بنفسها الى
مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى
ذلك الغير وقابلا لها لانها مرتسمة فيه وهو ممتنع لان الفاعل هو الذي يتبعه
للشي والقابل هو الذي يتبعه الشي والاول غير الثاني لا يمكن فيعطي
منهما مع الذهول عن الاخر فيلزم التركيب لو كان قابلا وفاعلا قلنا
لم لا يجوز ان يكون الشي الواحد مستعدا للشي المعين الذي الصورة ومعدا
له وهذا لان معنى كونه مستعدا انه لا يمتنع له انه ان يصور ومعنى
كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على تلك الصورة فلم قلتم انهما متنافيان
اقول السؤال والجواب يتناقضان في الظاهر لان حاصل السؤال ان القبول

عن الفعل

عن الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه وفي الجواب انما
يلزم التركيب لو كان القبول والفعل مرتبين له وليس كذلك بل هما اضافتان
له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف للفعل فلو كان الواجب
قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه يكون لهذا الجواب وجه واعلم ان
العلم باشياء الانسان اما ما يسمى حصوليا وهو كحصول صورة الاشياء في المدرك
والاخر يسمى حضوريا وهو كحضور الاشياء بنفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور
القائمة بنا اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل مثال حضور المعلوم بحقيقته لا
بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة ان انكشاف الشي
على الاخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله
عنده والظاهر من كلام المقدمة انه ذهب الى ان علمه تعالى بالاشياء والاكثرون
ذهبوا الى ان علمه حضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات واما خصوصا
الممتنعات اذ لا حقائق لها حتى تتصور حضورها وقد يبنى المعدومات على ثبوتها
في العقول الحاضرة عند البارى فتلك المثل الحاضرة عنده ومن اعتقد
ان علم البارى تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم بحقيقته اذ لا علم
الا بالاثار وفيه نظر اذ الحصر ممنوع في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات
المتغيرة على وجه كلي بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث انها جزئية لانه تعالى

اسبابها علمت بانها من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة
علما تاما وجب ان يعلم معلولها ويلزم عنها انها والا لكان عالما بها علما تاما لكن لا يدركها
الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة
وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما اي الوجود
والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من الصور لا تبقى مع الثانية
فيكون واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة مع انه قد ثبت انه
ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي وانما لم يدركها
لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم بخصوصيات
معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ان ... مفادة
علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية يستلزم التغير وان ...
الآن فقولهم ان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب تعالى فيلزم من ...
المذكورة علمه بها الخ ... الى تحصيل ... العقلية بسبب
انه كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم
بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف
الجزئي بعينه بانك تعرف فيه انه كسوف يكون بعد حركة كذا ... كذا
شمالي ... بصفة كذا وكذا الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمته جزئيا

لان يعلمه

لان علمه جزئيا لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف
للعلم بوجوده وذلك الكسوف المشخص في هذا الوقت ما لم ينضم اليه الرؤية بحسه
او التحصيل من المشاهدة والتحصيل ... العلم به لك ولما لم يكن احساس في حقه
تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي قال صاحب المحاكمات
المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه لا يعلمها من حيث ان
بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما
متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وبه الا انه تعالى لم يكن
مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها
بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء
فليست بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور
الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له في وقته وليس في
علمه كان وكائن وسيكون بل هي بادراك حاضرة عنده كما في ... بل لا بعد اصلا
وليس مراده ما توهمه البعض من ان علمه تعالى محيط بالطبايع الكلية دون الجزئيات
دون خصوصياتها واحوالها فاف ... في ان الواجب مريد لكل شيء
واحواله اما ارادته فلان ... معلوم عند المبدأ ... خير ... بالنسبة
لمهيته فايض من ذات المبدأ وكماله المقتضي لفيضانه فذلك الشيء مرضي له

ونه اهو الارادة واما جوده فلو اهو افادة ما ينبغي لا لعوض اصلا واورد عليه
ان كلا من الدواء المصح والمربي للمريض مفيد لما ينبغي لا لعوض مع انه ليس بجواد
واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات ان الجواد هو المفيد ما ينبغي لا لعوض بالمرض
بالعرض والدواء لا يفيد لذات الا كيفية في البدن ملائمة له او مضادة للمرض
ثم انها توجب الصحة او ازالة المرض فهو لا يفيد لذات الصحة او ازالة المرض
وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة او ازالة المرض وان لم يكن افادة
اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض
وهي امر موثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها
والجواب ان المقصود معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب له انه اما ان يفعل لقصد
وشوق الى كمال او بغير لانه يلزم الكثرة في الوجود فيوجد الاشياء بما ينبغي
لا لغرض وشوق المناسب ان يقال اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال اولا
والاول لا يجوز لما بين ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني ما كان
حق فهو الجواد اللايق الغني الذي يكون الفعل عبث لانا نقول العبث
ما ليس له فوائد ومنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته
لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا
وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع لافعاله

ف

الفن الثالث

ف في الملئكة وهي العقول المجردة وقد تطلق على النفوس الفلكية وغيرها
ايضا وتشتمل على اربعة فصول ف في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر
عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا كثرة فيه بوجه من الوجوه
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى
او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لم يجز ان يكون جسما لما مر ان الجوهر
لانه مركب من الهيولى والصورة فلا يكون علة للصورة والهيولى الاول ان
يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها
لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر ولا جائز ان يكون عرضا لاستناده في وجوده قبل
الجوهر الذي قيامه به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان
يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته ولا
جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهي تحتاج اذ النفس
هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر
من وجوه متعددة تظهر بعضها بتذكر السوابق واللواحق لا يتم ان الواجب
واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالوجوب ويجوز ان يكون تلك الجهات
شروطا لتاثيره فيتعدد اثاره كما هو بتعدد ما المعلول الاول الحيث انه
الاعتبارية وايضا لا يتم ان النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية بل قد تؤثر بدونها

لا يجوز ان يكون عرضا لان العرض ... صح

وبعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة ليست من هذا القبيل وصدورها فان قلت فيكون
مستغنية عن المادة في الذات والفعل فلا يبقى للعقل الاله قلنا العقل يمتاز بكونه جوهرا
المستغني عن المادة في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون
عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون كامرا في اول الكرة
بدون الالة ف في اثبات كثرة العقول برهانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك
المتكثرة المعلومة وجودها بسبب اختلاف حركات الكواكب والرصد اما ان
يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا
في بعض او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور
جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى
الثاني والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اي المحوي اخس لكونه اقرب
من حيز الكاين والفاسد اي العناصر المقابلة للكون والفساد وهي اخس من الافلاك
الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه ولصغره فيه
كيف وربما كان المحوي اكبر شأنا كثيرا على الحاوي كفلك الشمس فيكون
الاعظم منه حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا والاخس الاصغر لا يكون
سببا للاشرف الاعظم لا يقال لكن ان هذا خطابي لا عبرة في البرهانية

البرهانية

٦٧

البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب
وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متوقف على وجوب وجود
العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده لا يكون
ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان وجوده اي المحوي معه اي مع وجوده واجبا
لا متاخرا عنه في المرتبة هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي اي
في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلاء
في داخل الحاوي وعدم المحوي في داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما
عن الاخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب
في مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا في
مرتبة وجود الحاوي ووجوبه لكان عدم المحوي فيها متحقق ضرورة ان وجود الخلاء
ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا لا زمانا ولا بالذات والتحقيق ان لا نم
التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوي والمحوي معا
فاحد المتلازمين اعني عدم المحوي متحقق مع عدم الاخر اعني وجود الخلاء
واقول فيه بحث لان عدم المحوي ووجود الخلاء مما يمكن فيه منع التلازم لكن
ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يكفي المنافاة بين الحاوي

ليس علة لجميع مطلق الحوادث بل معين لكن عدم الحوادث المعين ليس يستلزم وجود ا
فلا تلازم بينهما وفيه بحث لجواز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر
واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة
امكان الاخر فيها فان قلت كيف يجوز ان يتخلف المتلازمان في الوجوب
مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان
الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز
عدمه فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة نعم لم لا يجوز ان يكون
المؤثر في الفلك نفسه او عرضا وجب عن الاول لان المؤثر لو كان
كذلك لكان تأثيره بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنه واذا
كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم الطبيعي من الفلك فهو اما مادة الشيء
اليه او صورته وتبين بطلانهما بما ذكره وعن الثاني بان العرض الضعيف
من جوهره والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في
الفلك لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا
لزم منه الدور من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه الم
لانقسامه الى واحد من الافلاك الى جرمين ثم يعقد بعده لامتناع
قيام الاعراض المتعددة في كيفية بعقل واحد لا متزايد ان كثرت العقول
فمتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك ومواضعها هذا ابينا

لما كان

لما كان يتوهم ان يعترض على الدليل القائم على ان كل واحد لا يكون علة للحوادث التي
لكل واحد منها مثلا ان الفلك الاعلى سبب الحوادث اي العقل الثاني مثلا لكونهما
معلولي علة هي العقل الاول كما سيأتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على الحوادث
فيلزم تقدم الكل على الحوادث بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم اجاب بان
الكل سبب الحوادث وهو العقل الثاني متقدم وان السبب متقدم على الحوادث
ولكن الكل ليس بمتقدم على الحوادث لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم
بالعلية لا يلزم ان يكون متقدما بل يستحيل ان يكون معلول واحد متقدما ولما كان يمكن
ان يكون منهما للعلية مستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الاخر حقق هذا
لا يتعلق الى بعض الاوهام ان الجملة ممكن لان كلا من الكل والحوادث ممكن لذاته
فجاز عدمهما وهو يستلزم الامكان بكليهما اجاب بان كل من الحوادث كل منهما
ممكن ولكن ذلك لا يقتضي الامكان لان كليهما لا يلزم من ذلك اذ ذكر ان الجسم
في جوهرها يكون هو المحدد للجهات على تقدير امتناعهما كما ان وراء المحدد
ذكر ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء او كما ان مثل ذلك الحال ما وراء الجسم
المذكور مع ذلك تقدير فلا يلزم من امتناعهما كليهما وانما يلزم الخلاء من امكان
وجود الكل وعدم الحوادث وذلك غير ممكن لان الكل وسبب الحوادث متلازمان
في ازلية العقول واحد منهما الاول ووجه في الازل وهو الزمان

التغير المتناهي كما ذهب الحكماء والا بديا وجد في الابد وهو الزمان بالتغير الذي هو
من جانب المستقبل اكونها ازلية فلوجوه احدها وهو المذكور هاهنا ان واجب
الوجود مستجمع لجملة ما لابد منه في تاثيره في معلوله والا لكان له في تاثيره
هف فيه ايهام للشركة في علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان واجب
بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اولو افتقر الى غيره فان كان مقارنا
له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان
ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه معلولا اول هف والعقول ايضا مستجمعة
لجملة ما لابد منه في تاثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل
والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فتكون هي اي العقول
مقارنة لها [illegible] المادي وهو هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول
يجب وجوده عند وجود علته التامة ويمكن ان يستدل من العقل لو كان حادثا
زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زماني مسبوق بمادة وهو هف واما كونها
ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده فتكون
السابق شيء او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة
في وجود كل منها انما هو له لكن متعالية لها هف قال

وتو

وتوسط العقول بين البارئ تعالى وبين العالم الجسماني فمذهبهم ان واجب الوجود و
معلوله الاول هو العقل المحض وان الافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك
فيها كثرة فيكون مصادرها كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا تصدر
عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواحد
لزم صدور الكثرة عن الواحد [illegible] بل له مهية ممكنة الوجود لذاتها
واجبة الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باعتبار هذين الاعتبارين
سببا للعقل الثاني [illegible] الاعظم والمعلول الا
[illegible] للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون باعتبار موجود
واجب الوجود بالغير سببا للعقل الثاني وباعتبار موجود ممكن الوجود
لذاته سببا للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم خبطوا فتارة اعتبروا
في العقل الاول امكان وجوده وجعلوه علة [illegible] وجعلوه علة للفلك [illegible]
اعتبروا [illegible] لوجوده واكانه علة لعقل [illegible] اعتبروا فيه
كثرة [illegible] وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته [illegible]
لا يصدر عنه [illegible] وجوده [illegible]

الغير لصدور نفس باعتبار الكثرة لصدور فلك فلابد من اربعة اوجه فزادوا علمه
تلك الغير وجعلوا الكثرة علة لهيولى الفلك وعلة لصورته والاثنين علة معا
ليحصل الملكات الثلاثة بعض من هذه الكثرة لو كفى ان يكون الواحد مصدرا
للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى يصلح ان يكون مبدأ للممكنات باعتبار
الاسلكثرة السلوب والاضافات بلا اعتبار ان يكون بعض معلولاته واسطة في ذلك
والحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحد وحيث ان السلوب والاضافات
لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها مدخل في ثبوت الغير لزم الدور
ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل
الغير فلا دور والظاهر ان يكون شيء علة لشيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين
وانما الاضافة بين شيئين فلا تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر
الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد
ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدأ اول فليكن أ وصدر عنه شيء واحد
وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن
أ بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د فيكون في
ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الاخر وان جوزنا ان يصدر

عن ب

٩٠

عن ب بالنظر الى أ شيء آخر صار في ثالثة المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز
ان يصدر عن أ بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده ثان وبتوسط ج مع أ ثالث
وبتوسط ج ب رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسطات ج د سادس
وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع وعن ج
وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر وتكون
هذه كلها في ثالثة المراتب الوجودية ان اعتبر عن ب مع النظر الى ما فوقه
شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي تحصل فوق واحده صار في هذه
المرتبة اضعاف مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثيرة
لا تحصى عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات وفق
لما في الكواكب في هذا الطريق لصدور من كل عقل عقل وفلك وذلك
الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ الفياض
والمدبر لما تحت فلك القمر هو العقل الفعال لكثرة فعله وتأثيره في عالم
العناصر وتسمى بالنوع فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصورة
الجسمية والصورة النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى وتسمى
الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تحقق الا استعداد

او لعقوبات كالحرارة فيه من حيث انها اثبت الحركات السماوية فان كل حركة
كانت او فلكية سماوية مشتملة على حادث بعد حادث يستحيل اجتماعها فهي حادثة
حادثة فيتحقق قطعا حادثا تعقبه حدوث آخر او الاخرى يوجب
صدور حادث من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث يسبق بالمدة
حادث المتناهية في الحدوث لان الحركات الفلكية ليس بها
لا ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث لو لا ينتهي الى الاول الا ان
كان دائما فتعين الثاني ونهج الحوادث لا ان يوجد على الاجتماع او على التعاقب
لا ينتهي الى الاول الا لزم حصول امور لا نهاية لها في الوجود بلا نهاية وهي
تقضي بكل حركة حركة فما ذكره فبعد كل حادث حادث لا الى اول
مما ثبت او الحصر المذكور انما هو في قسم الهيولى في حدوث سواء
الحوادث وادار بين ذلك وكل ما ذكره مشترك والذي على ان
العلة التامة للحادث لا بد ان يكون قديمة يجب ان لا تستند الا لزم قدم
ان العلة التامة للحادث لما لها على حادث وهذا حادث
العلة التامة له ايضا مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية
كالحركات الفلكية فانها مستمرة في ذاتها مشتملة على حدوث انقضائية وصعبة بلا

برأ

فلا بد انه هي المعطية بين كمال العلة وحدوث الوجود لم يتصور بما انه
ما لا حاجة الى الحادث لا يكون علة التامة ابدا انه بيت القدمية اذا كان علة تامة
قد لا يتخلف عنه معلوله فلا بد من ذلك في سلسلة علة العلة القديمة لا يتنزل
فيه كل سلسلة معلولاته الى الحادث من جهة تسلسل اولى من يقتضي استمرار
فيه كل استمرار من حيث الاستمرار يستند الى فيه من حيث عدم استمراره
المتجدد المنقضي الى اول لا يبتدئ لتجددها الحوادث الى القديم بان
يقتضي لم يتقدم انه يستجمع من يتقدم امور غير متناهية مجتمعة في الوجود فيستحيل
لانا اذا اخذنا جملة من افرادها من مبدأ معين الى غير النهاية واخرى من قبله
بمرتبة واحدة وطبقنا الجملتين بان جعلنا الاول من الاولى مع الثاني من الثانية
وهلم جرا فاما ان يتطابقا الى غير النهاية ان كان بازاء كل واحد من الجملة
الاولى واحد من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا يمكن الى الاول والا
يكون الزائد مثل الناقص مع عدم الاول وهو خلف فيلزم الانقطاع فيكون
الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بقدر متناه والزائد على المتناهي
بقدر متناه يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين مع انه انهما غير متناهيتين هف
وانما اعتبر في هذا البرهان الاجتماع في الوجود والترتيب لان الا

اذا لم يكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد
احدهما بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في
زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة
ومما المعقول انه لا يتصور وقوع آحاد احدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا
اذا كانت الآحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن وكذا اذا كانت الآحاد
موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب بوجه كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم
من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث
وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى الا
اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن
العقل كل واحد من الاولى لا يقدر على استحضارها بالا نهاية له مفصلة دفعة
ولا في ازمان متناهية حتى يتصور هناك التطبيق وبعد كالفه [illegible] ينقطع التطبيق
بانقطاع الوهم والعقل واستوضح ذلك [illegible] يتوهم التطبيق بين جملتين
على ان تساوي بين آحادهما [illegible] في الاول اذا طبقت طرف احد الجملتين
على طرف الآخر كان ذلك [illegible] في نوع [illegible] من احدهما بازاء [illegible]
الثاني وليس كان في آحادهما كذلك [illegible] التطبيق [illegible]

لا نهاية لها مفصلة صح

وقد بين

وقد بين وقوع كل واحد من آحاد الجملة الناقصة بازاء واحد من آحاد الجملة التامة
اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادها
ترتيب والعقل يقدر على ذلك الممكن فيحث عنه [illegible] ولا يحتاج في ذلك
الفرض الى ملاحظة آحادها مفصلة بل يكفي فرض وقوع ذلك الممكن لاحظها
اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال
سواء كان بينها ترتيب او لا فيها تمسك في احوال النفوس الا
لا النفوس الناطقة [illegible] اذا [illegible] المتكلم [illegible] فيها هذا
النفس بعد خراب البدن [illegible] ان يعلق ببدن آخر [illegible]
او يبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا
لكان فيها ما بمنزلة المادة يقبل الفساد وما بمنزلة الصورة [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] لا تجتمع مع الفساد [illegible]
[illegible] لوجوب بقاء القابل مع المقبول
[illegible] معنى قبول [illegible] ان [illegible]
[illegible] قبول الجسم [illegible] فيه [illegible] ان
ذلك [illegible] في الخارج [illegible] في العقل والصور [illegible]

مع العدم كما يكون العدم ايضا قائما به في العقل بمعنى انه ثم يتوقف
به في حد نفسه في العقل لا في الخارج او ليس في الخارج وقبول العدم [illegible]
ايضا فيكون بهذه مرتبة [illegible] فهي انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان
النفس داخلا فيها [illegible] لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها
وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وعدمها
كما جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها [illegible] النفس
انها ظاهرة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن [illegible]
[illegible] لكونها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة
مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود
النفس وعدمها على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون للبدن
محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة
اياه [illegible] استعداد تعلقها به [illegible] تعلقها
وجودها في نفسها لكان هذا الاستعداد [illegible] اولا وبالذات الى تعلقها
وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا
الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد

لذر

[illegible] اولا وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامها بالبدن لانها من حيث وجودها
في نفسها مباينة له [illegible] لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبديهة [illegible] ولكنه يقتضي
ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس بمعنى انه يكون مستعدا لعدمها من حيث
انها [illegible] فيكون البدن مستعدا لعدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث
انها مباينة اياه [illegible] مستعدا لانقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف
الانقطاع تدبيرها على عدمها لكن هذا الاستعداد [illegible] الى عدمها في نفسها لا
بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها [illegible]
من استعداد اخر [illegible] قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز
ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها [illegible] الى
الثاني لان [illegible]
لان بدن [illegible] فيضان النفس [illegible]
[illegible] النفس [illegible] نفس اخرى [illegible] تعلق [illegible]
فكان [illegible] النفس [illegible]
استعداد البدن ثم لجواز ان يكون مشروطا [illegible] استعداد
البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة [illegible]
الاستعداد فلا يفيض [illegible] نفس اخرى [illegible] للمبادي [illegible] شرط الفيضان [illegible]

البدنية او لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس
بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره من بطلان التناسخ موقوف على حدوث
النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشار اليه فيلزم
الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين اخرين لا يتوقفان على حدوث
النفس احدهما ان النفس المتعلق بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن اخر لزم ان تتذكر
شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم
بط قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بهذا البدن من شرط
ذلك واستغراقها في تدبير البدن الاخر مانعا وطول العهد منسيا وثانيهما انها لو
تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن اخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة
على الابدان الحادثة فقط والثاني باطل بالبديهة فانه قد يحدث وباء عام
فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة من [illegible]
لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى النفسين
الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد نفسان
او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق
النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان وللمعترض عليه انما
يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن اخر لازما البتة وهو ممنوع لم لا يجوز ان

اولانا

او لا يتأدى وبعد التسليم فيما ذكر يجوز ان لا يتعلق نفوس الهالكين الكثيرين او بعض
بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكر من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه ليس
بلازم لجواز الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات تنبيه هذا بيانه اللذة
ادراك الملائم من حيث هو ملائم فايدة وتحقيقه ان الشيء قد يلائم من وجه
دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملائم
من حيث اشتماله على النجاة وغير ملائم ومنافر من حيث اشتماله على ما
ينفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم يكون لذة دون ادراكه
من حيث انه منافر فانه الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر
والملائم للنفس الناطقة ادراك المعقولات ان يمكن من القدرة بقدر ما يمكن
من الحق الاول الى الفعل على ما هو عليه غير ممكن لغيره فانه واجب الوجود
لذاته في جميع صفاته بريء من النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب
ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام العلوية
ثم اكثر اشغاله في السماوية والكائنات العنصرية حتى تصير النفس كتابا مرتسما
فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر فتكون عالما
عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله فللنفس الناطقة كمال او هو ان تصير العدالة

اي المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة اي التي
هي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوية والشجاعة الى
القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت لها هذه الكمالات
العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات لها ومؤثرة عندها التذت بها
لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فيكون اللذة حاصلة
بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس كانت تحتاج
في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلا بعد الموت بل تصير
لن يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات
الآلة التي كانت تصدها عن ظهور جواهرها فيكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت
وهي اعلى واشرف من اللذة الحسية لان مدركات العقل اشرف من مدركات
الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات
الحس ليست الا الكيفيات المحسوسة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
وامثالها ومدركات العقول هي ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام
السماوية وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الاخر واما الثاني
فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء مميز بين ماهيته

واجزائها

٩

واجزائها والعوارض ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل
الجنس وفصل الفصل لغة ما بعدت ويميز بين الخارج اللازم والمفارق وبين
اللازم بوسط وبغير وسط واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك
العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات
الحسية وعدم حصول مثل هذه اللذة العقلية بالتعقلات حال تعلق النفس بالبدن
العوائق
انما هو لقيام المانع وهو التعقلات البدنية والعلائق الجسمانية من
الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي يغلب عليه مرة الصفراء لا يلتذ
بالحلو بل يكرهه هذا بيان الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف
والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال من الجهل المركب
والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة
العوائق
للكمال ادركت المنافي من حيث هو مناف فيعرض لها الالم العقلي وانما لم
تحس قبل المفارقة لانها لما كانت مشغولة بالمحسوسات منغمسة في العلائق البدنية لم يمكن
لها تعقلاتها صافية عن الشوائب البدنية والظنون والاوهام الكاذبة ولم
يتصور نقصانها وفوت كمالاتها بل ربما تخيلت اضداد الكمال كمالا وفرحت بعقائدها
الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صارت تعقلاتها
صافية عن الشوائب البدنية والظنون وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع تحصيلها

وحصول نقصانها شعوراً لا يبقى فيه القياس هداية النفس الكاملة بمقصورات
حقائق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية الكاملة المطابقة الثابتة اذا حصل
له تنزه عن العلائق الجسمانية والهيئات الردية اتصلت بعد مفارقة البدن
بالعالم القدسي من حضرت جلال رب العالمين في مقعد صدق الاضافة الى
الصدق لتحققه او للتنبيه على ان النفس تناله بصدق القول والنية عند مليك
مقتدر قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم
الامن وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل بقي
فيها الهيئات البدنية وميلها الى الشهوات تصير بسبب تلك الهيئات المبعدة
محجوبة عن الاتصال المذكور وتبقى مشتاقة الى مشتهياتها التي انقطعت
عنها فتبقى كالعاشق المهجور الذي لم يبق له رجاء الوصول فتتاذى بها اذى عظيماً
لكن ليس هذا الامر لازماً بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجله
قال صاحب الملكوت الالهي المركب هو الذي لا يرجى فيه النجاة [illegible] وما كان
بسبب عوارض فيزول ولا يدوم والغرض عليه ان النفوس ذوات العقيدة
الباطلة الجازمة بانها حقة اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك
الجزم فيجوز زوال العقيدة الباطلة القبيحة وبقي تصير من اهل السعادات
وان لم يجز فلا يكون له شعوراً بنقصانها كالاكمه قبل الموت فلا يكون مشتاقة
المستعدة

المستعدة واجب ان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على وجه يليق بها
مقدسة بريئة من الكثرة ووجه ان ما ادركته على الوجه الذي ادركته فكانها
كانت ذوات ادراك فقط وصارت مع ذلك ذوات مبتهجة
بتلك اللذة الدائمة التي تشبث [illegible] الكمال فيها وعرفت انها
كمال درجة الوصول الى ما ادركته فانها موكلة بها لا تتعقد بعد الموت
مرتبة ضعيف وقصر معرفة نعمة ان مرتبة الوصول اليه هو بزوال الجسم
عنها النفوس الناطقة الشقية اذا ظهر لها ان من شانها
ادراك الحقائق المجهولة متعلق بقوله ظهرت المعلوم لزم لها حين هوا
الكسب شوقاً الى الكمال لكن ذلك الشوق كان فيها لا يظهر ظهوراً
مشعراً به دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية حجبها عن ذلك
الشوق ما اذا فارقت ظهر شوقها ظهوراً تاماً وليس معها سبب الكمال
والتسلية يعرض لها الالم العظيم بل حفظه نقائصها عن اكتساب كمالاتها
مدة تعلقها بالبدن ما اشتغلت لها بتحصيله اذا كانت صارفة لها عن الا
من اللذات الحسية والوهمية وهو الم النار الروحانية الموقدة التي

تطلع ای تغلب على الافئدة ای اوساط القلوب هداية

النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشرف والاشتياق الحاصلة اذا

فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية لرديه حصل لها

النجاة المعذب ولم يخلص من الالم لسلامتها من الم الشوق والهيئة

المضادة فكانت البلاهة ادنى اى اقرب الى الخلاص من فطانة بتراء

اى ناقصة يوجب مرد الشرف قال النبي صلى الله عليه وسلم اكثر اهل الجنة البله واما اذا

لم يكن خالية عن الهيئات البدنية تشتاق الى مقتضيات تلك الهيئات

فيتالم بفقدان البدن الذي كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وفي

تكدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق فتكون في غصة وعذاب اليم

لكنه غير دائم وهذا هو المشهور بين الجمهور وقال بعض المشايخ انما يبقى مجردة

عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قواها الى الفعل ولم يبق

شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة وصارت طاهرة عن جميع العلائق

الجسمانية ووصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التي بقي شيء

من كمالاتها بالقوة   الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى

بدن

كتب لنفس وسكون البدن وكيف ...

القهار دار ... الطا...

الموجود الحاج ...

غفر الله لهما و...

بازبين شد ۱۳۵۲

كتابخانه آستان ...
ويژه

بازبين شد
۱۳۷۱ ش

نطلع ان تغلو على الافئدة اى اوساط القلوب هداية

النفوس الناطقة التى لم تكتسب العلم والشرف والاشتياق الصلة اذا

فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية لرؤية حصل لها

النجاة المعذب وتخلص من الالم لسلامتها من الميل والتوى والهيئة

المضادة فكانت السلامة ادنى اى اقرب الى الخلاص من مكانه تبرا

ربها قصة يوجب مجرد الشرف قال النبى صلعم اكثر اهل الجنة البله واما

لم يكن خالية عن الهيئات البدنية تشتاق الى مقتضيات تلك الهيئ

فينالم بفقدان البدن الذى كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات

ن كدر الهيولى تقيده بسلاسل العلائق فتكو

لكنه غير دائم بل يزول شهور بين الجمهور

عن الابد ان النفوس الكا

من الكمالات الممكنة

الجثمانية وبوصلت الى

من كمالاتها بالقوة

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی
ثبت شد
۶۱۲۵۲

شرح هداية الحكمة

١٠٦٦٥